مجلة البحث العلمي في الآداب
(مجلة علمية محكمة)
(ISSN2356-8321) (Print)
(ISSN2356-833X) (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/

تحسين نوعية الحياة وتخفيف حدة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية

" بحث في تقدير أثربرامج حياة كريمة في الريف المصري "

د| حنان نصر حسن نصر
المدرس بكلية الآداب جامعة الاسكندرية

hanan.nasr@alexu.edu.eg

تاريخ استقبال البحث: ٢٠٢٢/١٢/٩
تاريخ قبول النشر : ٧ /٢٠٢٣/٢

المستخلص :

للدراسة الراهنة ثلاثة أهداف رئيسة،هي: الكشف عن الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية في القرية المصرية، على المستويين الجزئي والكلي خلال الألفية الجديدة، وتسليط الضوء على تداعيات برامج (حياة كريمة)على الحياة في القرية المصرية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتعرف إلى التحديات التي حالت دون إسهام مبادرة (حياة كريمة) في تحسين نوعية الحياة في الريف.

واعتمدت الدراسة على نظرية الجودة الاجتماعية وافتراضاتها الأساسية. وتنتمي هذه الدراسة إلى بحوث تقدير الأثر، كما اعتمدت على طريقة دراسة الحالة، وعلى أداتي دليل المقابلة والملاحظة في جمع البيانات، وبلغ عدد الحالات ثماني عشرة حالة. وأجريت الدراسة الميدانية في قرية بهيج التابعة لمركز ومدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها: أن عناصر القوة الأساسية في مبادرة (حياة كريمة)تكمن في قدرتها على الارتقاء بمستوى المعيشة في الريف المصري، وفي توفيربعض فرص العمل، وتطوير المدارس الموجودة وبناء مدارس جديدة، ومجمع خدمات بالقرية. أما عناصر الضعف في المبادرة فتكمن في عدم إقامة مشروعات تنموية حقيقية واقعية في القرية. وللدراسة توصيات،منها تفعيل دور المشاركة الشعبية في المشروعات التنموية الكبرى،والاهتمام بالمؤسسات المحلية،وتفعيل دورها، وربطها بالإدارات المركزية.

الكلمات المفتاحية : نوعية الحياة- التحولات الاقتصادية- حياة كريمة.

مقدمة :

شهد الريف المصري تحولات اقتصادية عدة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، أثرت- وما تزال تؤثر-في طابع الحياة في القرية المصرية. وكان من أهم هذه التحولات، تغير السياسات الاقتصادية للدولة، من سياسة الدولة الاشتراكية في الخمسينيات والستينيات،إلى سياسة الدولة الرأسمالية في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات،وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم الخصخصة والإصلاح الاقتصادي،والتكيف الهيكلي،ثم رفع يد الدولة عن الاقتصاد،وإطلاق الحرية للقطاع الخاص ليمارس الأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

وقد أثرت هذه التحولات الاقتصادية كلها في طابع الحياة في المجتمع الريفي، وعانى الريفيون من مشكلات عدة في مجالات مختلفة،منها:التعليم،والصحة،والخدمات الأساسية، وتدني مستوى المعيشة، والفقر، والبطالة، وسوء الأحوال الاقتصادية والثقافية.

وحاولت الدولة المصرية في السنوات الأخيرة تخفيف حدة هذه المشكلات، ومعالجتها بخطط تنموية متنوعة، وبمشروعات اقتصادية كبرى،لعلها تقلل من حدة الآثار السلبية لهذه التحولات. فجاءت مبادرة(حياة كريمة)التي أطلقها الرئيس السيسي عام ٢٠١٩ لتوحيد جهود الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني،ولتكون مبادرة وطنية على مستوى الدولة لتوفير(حياة كريمة)للفئات الأشد احتياجًا، خاصة في الريف المصري.

وفي ضوء ماسبق، تهتم الدراسة الراهنة بمعرفة أثر برامج مبادرة(حياة كريمة)في تحسين نوعية الحياة في الريف المصري، وكيف قللت هذه المبادرة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية التي مرت بها مصر في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين.

واستنادًا إلى ذلك، قُسمت هذه الدراسة إلى أربعة محاور أساسية: يعرض أولها التراث النظري والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، ويناقش الثاني المدخل النظري للدراسة، عارضًا مفاهيم نوعية الحياة، والتحولات الاقتصادية، ثم الأطر النظرية للدراسة واعتمادها على نظرية الجودة الاجتماعية، وعرض أهم الافتراضات النظرية لها. ويعالج المحور الثالث مشكلة الدراسة،وأهدافها، وأهميتها النظرية والتطبيقية. وأخيرًا يتناول المحور الرابع الإطار المنهجي للدراسة، وبيانات الدراسة الميدانية وتحليلها، وتختتم الدراسة بالنتائج العامة واستخدام المنهج الرباعي في تحليلها، وعرض الدلالات النظرية والتطبيقية للدراسة.

أولاً -عرض التراث البحثي :

اهتم الباحثون-على اختلاف تخصصاتهم- بالتحولات الاقتصادية،وبتحسين نوعية حياة المواطنين في المجتمعات المختلفة، ووضع سياسات وبرامج تزيد جودة الحياة، لاسيما في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السياسة. وهناك كثير من الدراسات المهمة التى تناولت موضوع نوعية الحياة وعلاقتها بالتحولات الاقتصادية من جوانب متنوعة. وتحاول الدراسة الحالية مراجعة الدراسات السابقة من أجل تحديد الفجوات البحثية،وبلورة أهداف الدراسة وتساؤلاتها المتنوعة،وتوضيح أهميتها النظرية والتطبيقية.

وقسمت الباحثة الدراسات السابقة التي وقع عليها الاختيار إلى ثلاثة محاور أساسية، يتعلق أولها بنوعية الحياة، ويختص الثاني بالدراسات التى اهتمت بالتحولات الاقتصادية، ويعالج المحور الثالث الدراسات التى اهتمت بمبادرة(حياة كريمة)بوصفها إحدى البرامج المهمة التي تحاول تحسين الحياة في الريف المصري، والتي تحاول تخفيف الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري.

١- الدراسات التي اهتمت بنوعية الحياة:

اهتمت دراسة ووكر وميسون walker and Maesen بمفهوم الجودة الاجتماعية، ومناقشة الاختلافات الأساسية بينه وبين مفهوم نوعية الحياة؛ فقد تم تقديم مفهوم الجودة الاجتماعية عام ١٩٧٧ بديلاً للنمو الاقتصادي،ومعيارًا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وصيغت نظرية لتلك الجودة على مستوى السياسات العملية، وأصبحت جزءًا أساسيًا من الأجندة الاجتماعية للاتحاد الأوروبي. وتحاول الدراسة شرح مفهوم الجودة الاجتماعية وتطوره، ثم تنتقل لدراسة المحاور الأساسية لنظرية العلاقات الاجتماعية الكامنة حول مفهوم نوعية الحياة. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مؤداها: أنه على الرغم من وجود تراث علمي هائل يدور حول هذا المفهوم،فإنه ما زال غير واضح المعالم كما ينبغي، ولا أدوات رئيسة مفيدة لصياغة السياسات التي ترسخ تحسين نوعية الحياة في المجتمع (walker&Maesen,2003).

وهدفت دراسة يسر عبد الفتاح إلى التعرف إلى مدى تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية في جودة الحياة في مصر، وكذلك تأثير البيئتين الحضرية والريفية في جودة حياة المنتمين لتلك المناطق. وقامت الدراسة على بحث استطلاعي لقياس نوعية الحياة، والكشف عن الروابط بين المؤشرات الاجتماعية والنفسية لنوعية الحياة،ومقارنتها ببعض المؤشرات الديموجرافية؛ لتكوين أساس علمي موضوعي يساعد في فهم تلك العلاقة. كما اعتمدت الدراسة على وصف- وتحليل- الوضع القائم لنوعية الحياة في مصر،واعتمدت في ذلك على أداة الاستبيان لجمع البيانات .وتوصلت إلى نتائج،منها أن هناك حاجة ماسة للتعرف أكثر إلى نوعية الحياة داخل كل محافظة من محافظات مصر،من خلال قراءة متأنية لنوعية حياة المجتمع المصري بكافة مستوياته،ومختلف محافظاته،ووضع خريطة لتحسين نوعية الحياة في تلك المحافظات كلها (أحمد،٢٠١٢).

وركزت دراسة لولوة بريكان على تحليل-وتقييم-إسهامات مراكز الاستشارات الأسرية في تحسين نوعية حياة الأسر بالمملكة العربية السعودية، والوقوف على إسهامات هذه المراكز في تحسين نوعية الحياة للمستفيدين من أنشطتها وبرامجها، واقتراح أساليب لزيادة كفاءة إسهامات المراكزالاستشارية. واعتمدت الدراسة على نظريات عدة،منها نظرية الحاجات الاجتماعية، ونظرية صنع القرار،ونظرية

الأنساق الاجتماعية، ونظرية الدور. وهذه الدراسة بمنزلة دراسة تقويمية؛إذ تهدف إلى تقييم دور مراكز الاستشارات الأسرية في تحسين نوعية حياة الأسر السعودية، واعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية العمدية، وعلى أداة الاستبيان. وتوصلت إلى نتائج، منها ضرورة تكثيف حملات التوعية والتثقيف للصلح الأسرى،لتكون بديلاً لتسوية المنازعات الأسرية، وتحفيز الآخرين لمشاركة المراكز الأسرية في برامج تسهم في تحسين نوعية الحياة.وتوفير التمويل اللازم للبرامج والأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها مراكز الاستشارات الأسرية في سبيل تحسين نوعية الحياة (البريكان،٢٠١٧).

وركزت دراسة زينل وآخرين Zainal et al على تأثير المشكلات الاجتماعية في جنوب تايلاند في نوعية الحياة وتقييمها، من منظورات متنوعة، مثل منظورات علم النفس،والطب،والاقتصاد،والعلوم البيئية، وعلم اجتماع التنمية؛فقد أدت التنمية في تايلاند إلى سلسلة من الأزمات التي كان لها تأثير سلبي سييء في نوعية الحياة في المجتمع المحلي التايلاندي.وكان الهدف الأساسي للدراسة، تحديد المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في جنوب تايلاند، وأثرها في نوعية الحياة. واستخدمت الأسلوب الكمي لتحليل البيانات الإحصائية،وتوصلت الدراسة إلى أن الصراعات الاجتماعية لها تأثير كبير في نوعية الحياة؛ولذلك يجب استخدام وسائل وآليات اجتماعية متنوعة للتغلب على تلك المشكلات، من خلال حل النزاعات والصراعات في المجتمع التايلاندي، من أجل حياة أفضل(zainal et all,2019).

واهتمت دراسة باسم عيد بتسليط الضوء على الخصائص الاجتماعية والثقافية للنساء المعيلات، وإبراز أهم مشكلاتهن،وبرامج التمكين وبناء قدراتهن لمواجهة تلك المشكلات،وذلك للتوصل لمجموعة من المقترحات من شأنها تفعيل دور شبكات الضمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياتهن. واعتمدت الدراسة على نظريتي الحاجات الإنسانية،والجودة الاجتماعية.كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي،واستخدمت أداتي الاستبيان ودليل المقابلة.و توصلت الدراسة إلى نتائج، منها أن معظم النساء المعيلات يعانين من المشكلات الاقتصادية،والأسرية،والصحية،والتعليمية، وكذلك من مشكلات العمل. كما أكدت الدراسة أن الخدمات الاقتصادية من أهم مؤشرات تحسين نوعية حياة النساء المعيلات،تلي ذلك خدمات الاعتماد على الذات،وخدمات الاندماج المجتمعي،والخدمات الصحية (عيد،٢٠٢٠).

وركزت دراسة فيكتور راءول Victor Raul على أن الهدف الرئيس لأي مجتمع تحقيق رفاهية أفراده وسعادتهم،ومن ثم فسعادة الأفراد ذات أهمية اجتماعية واقتصادية قصوى. وقد كان شغل هذه الدراسة الشاغل معرفة العوامل التي تؤثر في سعادة السكان.وترتبط سعادة السكان من حيث المبدأ بعدد من العوامل،منها: مستوى الدخل،والمسكن،والوظيفة. أو -بشكل أكثر تحديدًا- ترتبط بنوعية-أوجودة-حياة المواطنين. واعتمدت هذه الدراسة على مفهوم متعدد الأبعاد لنوعية الحياة، وعلى نموذج يتحدد من خلاله مدى اعتماد سعادة الناس على الرفاهية،أو نوعية الحياة التي يوفرها لهم عملهم، ووضعهم الأسري،ومستوى دخلهم، ومكان إقامتهم. وتم جمع البيانات من خلال مسح اجتماعي لعينة ممثلة للمواطنين الإسبان. واعتمد تحديد مفهوم السعادة على أسباب فردية ومجتمعية عدة،منتقاة من أبعاد اجتماعية وردت في كثير من الكتب والدوريات. وتوصلت الدراسة إلي نتيجة مهمة،مؤداها أن من يتمتعون بأعلى مستوى من الرفاهية أو جودة الحياة هم الذين يدعون في الغالب أنهم سعداء. كما تبين أن تفشى وباء covid-19 أثر سلبًا في نوعية حياة المواطنين الإسبان ومن ثم في سعادتهم (Raul,2021).

واهتمت دراسة منى يوسف بتحديد العلاقة بين تعليم الفتيات والوصول إلى جودة حياة ترتقي بالمرأة المصرية للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. وحاولت الدراسة التعرف إلى نمط –واتجاه- الحالة التعليمية للسكان في مصر من خلال سلسلة من التعدادات السكانية. كما تناولت الدراسة أهمية تعليم

الفتيات بما يعود على الفتاة بالنفع الشخصي في جوانب عدة،منها تجنب الزواج المبكر والإنجاب المبكر، وزيادة وعيها الصحي، خاصة فيما يخص الصحة الإنجابية، والقدرة على رعاية الأطفال، وإيجاد فرص عمل، وزيادة الدخل الشخصي، وتحقيق الذات. كما تناولت الدراسة التعليم من أجل جودة الحياة، عن طريق مؤشر مركب يشير إلى جودة حياة المرأة باستخدام المؤشرات المتاحة في المسح الديموجرافي الصحي،التي تشير إلى المعايير الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية،وهو ما يتوافق مع تعريف منظمة الصحة العالمية ورؤية مصر٢٠٣٠. وذلك بالاستعانة ببرنامجSPSS وباستخدام التحليل العاملي،مع دراسة تبايناته مع المستوى التعليمي للمرأة ومحل إقامتها (يوسف،٢٠٢٢).

٢-الدراسات التي اهتمت بالتحولات الاقتصادية :

هدفت دراسة هاني حجازي إلى بيان أثر التحولات الاقتصادية والثقافية في تطوير التعليم الجامعي المصري، من خلال تكوين مدخل اجتماعي، يمكن من خلاله فهم طبيعة التحولات التي تعصف ببنية المجتمعات،و بيان أثر التحولات الاقتصادية والثقافية في تطوير التعليم الجامعي المصري وكفاءته الداخلية والخارجية. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي النقدي المقارن، وعلى أداة الاستبيان لجمع البيانات. وتوصلت إلى نتائج، من أهمها أن التعليم المصري، بوضعه الراهن وفي ظل التحولات الاقتصادية والثقافية، لا يواكب التطورات العالمية الراهنة، ومن ثم تنتفي قدرته على إحداث تحولات اجتماعية فاعلة. كما أنه أخفق في تحقيق تكافؤ الفرص،وتأثر بالحالة القيمية اللاإيجابية للمجتمع، وعدم ملاءمة مخرجاته لحاجة سوق العمل،ومن ثم ضعف عائده الاقتصادي وتدنيه(حجازي،٢٠٠٩).

وركزت دراسة عيسى يونس على التعرف إلى ماهية التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري بصفة عامة، والمجتمع الريفي بصفة خاصة، والكشف عن أثر تلك التحولات في النسق التعليمي، من خلال مواقف الآباء الريفيين واتجاهاتهم تجاه تعليم أبنائهم، والتعرف على نمط السلطة الأبوية في المجتمع الريفي. واعتمدت الدراسة على نظرية التقدم الاجتماعي لجان جاك روسو، وكوندرسيه، وأوجست كونت ،وعلى النظرية التطورية والنظرية الوظيفية. واعتمدت على المنهج التاريخي، وعلى أداتي المقابلة والاستبيان لجمع البيانات. وتوصلت إلى نتائج، منها أن التعليم في المجتمع الريفي الجزائري أصبح محبذًا، وأصبح تعليم البنات أمرًا مقبولًا ؛نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الريفي الجزائري الذي شهد تنمية في المجالات جميعها (يونس،٢٠٠٩).

وأشارت دراسة المركز الإفريقي التي قام بها موسانا ومالوندا Malunda وMusana عن التحول الاقتصادي في رواندا،إلى أن النمو الاقتصادي في رواندا كان ملحوظًا خلال العقد الماضي. وأن الحكومة الرواندية كانت ملتزمة بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال توفير فرص العمل للمواطنين. لقد حققت رواندا تقدمًا هائلًا في إعادة تأهيل اقتصادها، وضمان استقراره ليتجاوز مستويات ما قبل عام ١٩٩٤.ونما الاقتصاد العام بمعدل كبير،حتى بلغ النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي٨.٨% بين عامي ٢٠٠٥و٢٠٠٩. وارتفع نصيب الفرد منه،من أقل من مائتي دولار أمريكي في عام١٩٩٤ إلى خمسمائة وأربعين دولاراً أمريكيًا في عام ٢٠١٠. وقد رسمت حكومة رواندا مسارًا محددًا للتحول الاقتصادي،فزادت الاستثمارات في القطاع الخاص،وزادت الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء،ووفرت فرص عمل جديدة، وزادت الصادرات، وزادت إيرادات السياحة. كما حدث تحول كبير في الإنتاج الزراعي، وتحول هيكلي واضح بعيدًا عن زراعة الاكتفاء إلى التوجه نحو السوق، واستخدام مدخلات نقدية لإثراء التربة وزيادة الغلة. وكان هذا التحول عنصرًا أساسيًا من عناصر التنمية المستدامة، ويجب استكماله بتدابيرمحددة، تضمن مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في هذا التغير

الهيكلي والإفادة منه. كما ظهر أثر التحول الاقتصادي في رواندا من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير الزراعية؛إذ انتشرت الأعمال والأنشطة التجارية الصغيرة التي تعمل على أساس غير رسمي أو شبه رسمي. وأصبحت الأعمال غير الزراعية مصدرًا مهمًا للدخل،ولإحداث تأثير كبير في النمط الهيكلي وطبيعة النمو الاقتصادي(Malunda&Musana,2012).

واهتمت دراسة هدى الطلحاوي بتقديم صورة عامة لظواهر البطالة، والفقر،والعنف،خاصة عند النساء؛ في محاولة للإسهام في التعرف على أهم المصاحبات الاجتماعية والمشكلات التي تواجهها النساء في مصر من أجل تحديد الجمهورالحقيقي الذي يمكن أن توجه إليه البرامج الإنمائية. واعتمدت الدراسة على الاتجاهات النظرية النسوية لتفسيرأوضاع المرأة، فعرضت للنظرية الماركسية، والرؤية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وعلى أداة الاستبيان لجمع البيانات. وتوصلت إلى نتائج،أهمها أن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي يتصف بكثافة الاستغلال، والقهر المعنوي والجسدي مقابل أجر محدود لا يفي بالحد الأدنى من ضرورات الحياة. كما أوضحت الدراسة أنه في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع، انتشر الفقر والحرمان والتهميش للمرأة، إضافة إلى العنف بكل صوره. كما اتضح أن تنامي العمالة المؤقتة يرجع لعوامل منها إعادة الهيكلة الاقتصادية، وما نتج عن الخصخصة والبطالة والفقر. كما اتضح تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية في المرأة خاصة في تغيير أنماط العمالة (الطلحاوي،٢٠١٧).

وركزت دراسة جيفوركيان Gevorkyan على تقديم تحليل شامل لاقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط أوروبا وشرقها والاتحاد السوفيتي السابق. وحاولت الكشف عن التحول الاقتصادي والاجتماعي المستمر الذي مرت به دول عالم ما بعد الاشتراكية. وأكدت الدراسة أهمية فهم المرحلة الحالية من التحول الاقتصادي العالمي. وقسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، يهتم المحور الأول بالهيكل الاقتصادي التنافسي، ويعالج المحور الثاني التغيير المؤسسي في الاقتصاد، بينما يهتم المحور الثالث بالرفاهية الاجتماعية. وتهتم الدراسة بتحليل النموذج الاقتصادي الاشتراكي وتطوراته خلال القرن العشرين، ومناقشة إصلاحات تحول السوق في فترة التسعينيات، والتنوع الاجتماعي والاقتصادي الحالي في دول شرق أوروبا. كما تتناول الدراسة المشكلات الملحة للسياسة الاجتماعية،والفقر،وعدم المساواة في الدخل، وهجرة الأيدي العاملة. وأكدت الدراسة أن دراسة التحولات الاقتصادية ستساعد الباحثين وصانعي السياسة على حل المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية (Gevorkyan,2018).

واهتمت دراسة جين jayne وزملائه برصد التحديات الاقتصادية العميقة التي تواجه قارة أفريقيا، وتشير إلى تحول اقتصادي كبير في جنوب الصحراء الكبرى منذ أوائل القرن الحادي والعشرين.وحاولت الدراسة تسليط الضوء على ثلاثة جوانب للتحول الاقتصادي في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٠ ،هي التقدم الملحوظ للمنطقة ككل، والتقدم غير المتكافىء بين البلدان الإفريقية المختلفة، والأهداف التي تدور حولها التحولات الاقتصادية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها أنه توجد تحولات اقتصادية كبرى في المنطقة الإفريقية،تشمل تحسين الحوكمة، والنمو الزراعي القوي في بعض البلدان، وتوسيع نطاق العمالة في الأنشطة غير الرسمية خارج الحقول، والاستثمار المحلي والأجنبي القويين، وارتفاع أسعار السلع العالمية. وقد قامت حكومات تلك الدول الإفريقية ببعض الإصلاحات السياسية في العقود السابقة. ومن المتوقع أن يظل النمو الزراعي قائمًا في تلك الدول على الرغم من توسيع نطاق فرص العمل في

القطاعات غير الزراعية. ويعُد ذلك أحد المؤشرات المهمة إلى التحول الاقتصادي في تلك الدول (jayne et al ,2018).

٢-الدراسات التي اهتمت بمبادرة حياة كريمة :

هدفت دراسة أبو عمرة إمبابي إلى وصف واقع الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي، في إطار تنفيذ مبادرة (حياة كريمة). واعتمدت الدراسة على نماذج نظرية، منها نموذج العمل بين المنظمات، والنموذج المؤسسي، ونموذج تنمية المجتمع المحلي اقتصاديًا واجتماعيًا. وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، واعتمدت على طريقة المسح الاجتماعي الشامل للعاملين جميعًا وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية والأهلية محل الدراسة. كما اعتمدت الدراسة على المقابلة، وعلى استمارة الاستبيان أداتين لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة المجتمعية عملية يتم من خلالها تحمل المسئولية الوطنية، وتساعد في تدعيم العلاقة الايجابية بين الدولة والمجتمع، ورفع كفاءة العمل وزيادة فاعليته، وبناء قدرات المؤسسات الأهلية، ومن أهم الآليات لتحقيق الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية التشبيك، والتمكين، والتدريب، والتنسيق،والاتصال (إمبابي،٢٠٢١).

وأكدت رؤية جمال عبد الجواد أن خطة تطوير الريف المصري بمبادرة (حياة كريمة)،هى أكبر محاولة لإعادة صياغة شكل الحياة في ريف مصر؛فالقاهرة وسائر مدن مصر الكبرى هى واجهات مصر الثقافية والعمرانية والاقتصادية،لكن النهضة الجارية في الحواضر المصرية لا تعكس حياة المصريين اليومية الفعلية؛إذ مازال أغلبهم يعيش في الريف،ويشعر بكل ما تعنيه الفجوة بين ريف مصر وحواضرها من خصم من رصيد التكامل الوطني والحقوق المتساوية للمصريين. وقد ارتفعت أصوات المصلحين مرارًا بالدعوة لرفع الإجحاف عن كاهل أهل الريف منذ مطلع القرن العشرين، وحاولت بعض الحكومات الاستجابة لتلك الدعوات، غيرأن برنامجًا متكاملًا للنهوض بالريف لم ينفذ طوال السنوات الماضية.ولذلك فإن (حياة كريمة) برنامج جديد يستهدف زيادة جودة حياة أهل الريف في مصر،لكنه ليس مجرد برنامج آخر سيتعثر بعد قليل، مثلما تعثرت البرامج والخطط التي جربتها الحكومات من قبل. لقد صُمم برنامج (حياة كريمة) ليصل إلى غايته ومنتهاه؛ لأن هذه هي المرة الأولى التي يخصص فيها تمويل كبير كافٍ لتغطية احتياجات برنامج للتنمية الريفية طوال فترة تنفيذه، كما يجري فيها تحويل الموارد من المدينة إلى القرية بغرض تنمية الأخيرة (عبد الجواد،٢٠٢١).

وركزت دراسة صلاح الدين غنيم وعبد اللطيف سلطان على استعراض جوانب أهمية أهداف مبادرة (حياة كريمة)،ودورها في تنمية الأسرة المصرية من وجهة نظر القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، والكشف عن الدور الذي يمكن أن تقوم به تلك الجامعات في تنمية الأسرة المصرية ،من خلال استطلاع رأي تلك القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس، ثم وضع تصور مستقبلي لدور الجامعات في تنمية الأسرة المصرية بالمناطق الأشد احتياجًا. وارتضى الباحثان المنهج الوصفي وأداة الاستبانة التي طبقت على ست وثمانين من القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. وتوصل الباحثان إلى أن الهدف الاول لمبادرة (حياة كريمة) هو تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجًا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر. وقدمت الدراسة تصورًا مستقبليًا لدور الجامعات في تنمية الأسرة المصرية، يعتمد على إعداد قوافل توعية للمناطق الأشد احتياجًا بالريف المصري، بالإضافة إلى ضرورة تعاون الجامعات مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تحديد أهداف تنمية الأسرة المصرية (غنيم،و سلطان،٢٠٢٢).

قراءة نقدية للدراسات السابقة :

ويلاحظ من عرض التراث البحثي السابق المرتبط بموضوع الدراسة الحالية، أنه على الرغم مما كان للباحثين من إسهامات جادة في موضوع نوعية الحياة والتحولات الاقتصادية ومبادرة (حياة كريمة)، فإن التحليل النقدي لتلك الدراسات يكشف عن بعض الفجوات البحثية التي يمكن للدراسة الحالية أن تركز عليها،فتسدها، وتنطلق منها، وهي دراسة مبادرة (حياة كريمة) من زاوية أنها من البرامج الجديدة المهمة التي قد تعالج-واقعيًا وفعليًا- الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية في مصر، وتعمل على تحسين نوعية الحياة في المجتمع الريفي المصري.

وقد بدأت الدراسات المعنية بتفسير العلاقة بين نوعية الحياة والتحولات الاقتصادية في المجتمعات الغربية في بداية القرن الحادي والعشرين، ثم انتقل الاهتمام بهذا الموضوع إلى المجتمعات الإفريقية والعربية. ومن هذا المنطلق، تحاول الدراسة الراهنة أن تدرس هذه العلاقة وتفسرها في ضوء المتغيرات المتتالية في المجتمع المصري، وفى ضوء برامج (حياة كريمة).

وقد تبين من تحليل الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع تحسين نوعية الحياة أنها اهتمت بهذا الموضوع بشكل عام،ولفئات محددة ،مثل المرأة والفقراء.ولم تهتم بدراسة بعض المشروعات والبرامج الإنمائية التي تزيد فرص تحقيق الرفاهية وتحسين جودة الحياة،وهو ما تطمح إليه الدراسة الراهنة.

كما اتضح من عرض الدراسات السابقة أن بعضها اعتمد على نظريات اجتماعية معينة، مثل نظرية الحاجات الإنسانية، ونظرية الجودة الاجتماعية، ونظريات التقدم الاجتماعي. بينما ستعتمد الدراسة الحالية على نظرية الجودة الاجتماعية في تفسير العلاقة بين نوعية الحياة والتحولات الاقتصادية، ومحاولة توظيف القضايا الأساسية لهذه النظرية في هذه الدراسة.

وتبين أيضًا أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت بشكل أساسي على أساليب البحث الكمي وحدها، وتطبيق استمارات الاستبيان على مجموعة من المواطنين، وأهملت أساليب البحث الأخرى. ولذلك ستحاول الدراسة الراهنة تطبيق أسلوب دراسات تقدير الأثر لبرامج (حياة كريمة)، ومعرفة أثر تلك البرامج في الريف المصري.

كما أن بعض الدراسات اهتمت بتحسين نوعية الحياة في المناطق الحضرية، وأهملت ذلك الأمر في الريف إلى حد ما، ولذلك تحاول الدراسة الراهنة معرفة أثر تطبيق برامج (حياة كريمة) في تغيير نوعية الحياة في الريف المصري،خاصة مع ندرة الدراسات عن هذه المبادرة التي انطلقت فى يناير ٢٠١٩.

ثانيًا المدخل النظري للدراسة :

ا- مفاهيم الدراسة:

١-مفهوم نوعية الحياة :

ظهر مصطلح نوعية الحياة quality of life في ظل مناخ سياسي واقتصادي وثقافي تشوبه تيارات رافضة للنظام السياسي والاقتصادي السائد، الذي جعل من زيادة الدخل القومي، وزيادة الإنتاج والاستهلاك مؤشرًا لنجاحه؛ ففي منتصف ستينيات القرن العشرين طرح هذا المفهوم ليعني نزوعًا نحو نمط الحياة الذي يتميز بالترف، وهذا النمط لا يمكن أن يتحقق إلا في مجتمع الوفرة الذي يستطيع توفير احتياجات المرء كلها، وحل مشكلاته الحياتية كلها، ومن ثم يمثل مفهوم نوعية الحياة في تلك الفترة إضافة لمفهوم الكم، وليس بديلًا عن هذا الكم(صالح،١٩٩٠:54).

واتخذ مفهوم نوعية الحياة في بداية السبعينيات شكلًا يعبر عن عدم الرضا عن الوضع القائم ورفضه للمجتمع الاستهلاكي، ومن ثم ظهرت فكرة نوعية الحياة كفكرة معارضة لفكرة الكم، وامتد المفهوم ليشتمل على أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية، بدلًا من التركيزعلى الجانب الاستهلاكي للسلع المادية وعده عاملًا أساسيًا لتحقيق المكانة الاجتماعية، وغاية نهائية لتحقيق الإنجاز والتفوق الشخصي(صالح،١٩٩٠: ٥٦).

وعرفت مجموعة نوعية الحياة التي شكلتها "منظمة الصحة العالمية"،عرفت نوعية الحياة بأنها تصورات الأفراد لمكانتهم في الحياة، في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيشون فيها، وربطها بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واهتماماتهم. فمفهوم نوعية الحياة مفهوم واسع يتأثر بصحة الفرد النفسية والبدنية وعلاقاته الاجتماعية، ومعتقداته الشخصية، وعلاقته بالبيئة التي يعيش فيها((The WHOQOLGroup,1998:551)

ويرى روزيفيسوس RUZEVICIUS أن مفهوم نوعية الحياة يشمل الرفاهية الاجتماعية والروحية والبدنية للفرد. ويهدف إلى التخفيف من حدة الفقر، وتحديد معايير للحياة الجيدة، وتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد، وتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية السياسية، وتجنب الإضراربالموارد الطبيعية. وتتأثرنوعية الحياة بالصحة الجسدية والعقلية للفرد، ودرجة استقلاليته، وعلاقته بالبيئة المحيطة به،فهي رضا الفرد عن جوانب حياته المختلفة:(Ruzevicius,2014:318-319)

ويعرف فيلسون Filson وماكوىMc coy نوعية الحياة بأنها شعور الفرد بتوفير الخدمات والمرافق المحلية والمشاركة في الشئون العامة للمجتمع المحلي (Filson ,Mc coy,1993:26).

وفي ضوء ما سبق،يمكن تحديد مفهوم نوعية الحياة إجرائيًا بأنها الفرص الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والمهنية التي قد توفرها مبادرة(حياة كريمة) في الريف المصري، وقد تزيد من تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وتحقق رفاهية المجتمع.

٢-مفهوم التحولات الاقتصادية Economic Transformations

يعرف التحول الاقتصادي في معجم المعاني الجامع بأنه تحول دورة اقتصادية أو دورة السوق من ارتفاع إلى هبوط (معجم المعاني الجامع،تعريف ومعنى تحول اقتصادي).وتعني التحولات الاقتصادية إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية تجاه سيادة توجهات نظام السوق الطليق في النشاط الاقتصادي محليًا وعلى الصعيد الدولي، ويعني هذا التوجه تحديدًا تنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيس، وإعلاء الربح باعتباره الحافز الأول للنمو الاقتصادي (محفوظ، ٢٠٠٩:١٣).

ويرى بعض الباحثين أن التحولات الاقتصادية وسيلة إلى مجموعة أهداف،تتروح بين تخصيص الموارد،وإعادة هيكلة، ورفع مستوى الكفاءة. ولكي يتحقق ذلك بعد عملية تحرير الاقتصاد يجب توفير إطار عمل مناسب يمارس فيه القطاع الخاص الجديد دوره بصورة طبيعية، وفي إطار مؤسسي – قانوني، يحمي الملكية الخاصة، ويوسع نطاق حركة الأنشطة الاقتصادية. كما يصف باحثون آخرون التحولات الاقتصادية بأنها عملية تغيير مستمرة في الهياكل الاقتصادية، أي: إلغاء القديم وتأسيس نظام جديد، وانتقال الاقتصاد من نظام معين إلى نظام أكثر ملاءمة للواقع. وهذا يعني أن عملية التحول عملية

تغيير فعلي، تلبي احتياجات الواقع، من حيث الأفراد و المؤسسات والحكومات، والعلاقات الدولية، من خلال إعادة هيكلة الأنشطة القديمة إلى الأنشطة الجديدة (المعموري، آل طعمة،:٢٠١٤133).

ونقصد بالتحولات الاقتصادية إجرائيًا-في هذه الدراسة-التغيرات الاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري منذ تسعينيات القرن العشرين،وأدت إلى تقليص دور الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وأدت إلى تغيرات على المستويين الجزئي والكلي في المجتمع المصري، مما أدى إلى كثير من الآثار السلبية على المواطنين، وظهور مشكلات اجتماعية عدة، مثل:الفقر والبطالة، وتدني مستوى المعيشة، وانتشارالعنف، وزيادة الفوارق الطبقية، وزيادة الفجوة بين الريف والحضر.

ب- الأطر النظرية للدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من نظرية الجودة الاجتماعية Social Quality Theory التي ظهرت في أوروبا في أواخر القرن العشرين،في غمار محاولة علماء الاجتماع لتقييم تقدم المجتمعات البشرية.

وقدمت نظرية الجودة مدخلًا جديدًا،يحاول وصف العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والقانونية والاجتماعية والبيئية في الأحوال اليومية، وتفسيرها.أو-بعبارة أخرى-هي نظرة جديدة،ومحاولة لفهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للوجود الإنساني. ولم يتشكل مفهوم الجودة دفعة واحدة،بل كان نتاج تفكير اقتصادي سياسي، وسياسي اجتماعي تقليدي طويل،وتصور شامل لجودة الحياة اليومية للأفراد، يقترح هدفًا، لا للسياسة الاجتماعية وحدها، وإنما للسياسة الاقتصادية والبيئية والسياسات الأخرى المرتبطة بها أيضًا. إن الجودة الاجتماعية تمثل توجهًا تنمويًا يبدأ من أسفل إلى أعلى، أو يُعلي من شأن قيم العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، والاندماج الاجتماعي، والتمكين الاجتماعي، ويؤسس مجتمعًا يتميز بالعدالة والإنصاف، وتحقيق الاستدامة ويمنح القدرة على الحياة، ويعبر عن سياسة اجتماعية تسعي إلى مكافحة الاستبعاد الاجتماعي، وتهدف إلى تأسيس مجتمع عادل ومتكامل(البلتاجي،:٢٠١٦39-40).

وتعتمد نظرية الجودة الاجتماعية على مدى قدرة الناس على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمعاتهم في ظل ظروف تعزز رفاهيتهم وإمكاناتهم الفردية، ولا رفاهية فردية وتنمية بدون علاقات اجتماعية،بل إن تحقيق الذات يعتمد على الظروف الاجتماعية، وعلى تفاعل صاحبها مع العالم الاجتماعي الخارجي،الذي يضم الشركات والهيئات والمؤسسات (walker,2009:210-211).

ولقد قامت نظرية الجودة الاجتماعية على قضية أساسية، مؤداها التأكيد على استقلالية الأفراد، والنظر إلى المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد لهم حقوق المواطنة. والتركيز على مفهوم الجماعة وعدّ المجتمع اتحادًا لمجموعة من الأفراد يعيشون في علاقة متبادلة يكتنفها التضامن الاجتماعي. وتسليط الضوء على التمكين الاجتماعي، والمشاركة النشطة للمواطنين.

كما تنظر نظرية الجودة الاجتماعية إلى التضامن الاجتماعي على أنه عامل معياري مركزي،وإلى التماسك الاجتماعي على أنه عامل شرطي، وإلى الاعتراف الاجتماعي على أنه عامل دستوري. وتفاعل هذه العوامل هو القضية الأهم في هذه النظرية (Lin.Herrmann,2015:5).

وترتبط نظرية الجودة الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالسياسة الاجتماعية،وخدمات الرعاية الاجتماعية وقضايا إعادة التوزيع؛فالسياسة الاجتماعية الشاملة تدابير سياسية مباشرة لتحسين الجودة الاجتماعية، وقد تم ربط العمل المجتمعي والتنظيم الاجتماعي بقضايا المشاركة الاجتماعية والتمكين في سياق تحليل الجودة الاجتماعية. كما تركز هذه النظرية على القضايا العملية لصنع السياسات، وتقديم الخدمات، وتمتد من قضايا الرفاهية إلى الرفاهية العامة،وتناقش قضايا مستقبل دولة الرفاهية والإنفاق الاجتماعي على

المستوى الكلي، وقضايا الخدمات الاجتماعية، مثل:التوازن بين العمل والأسرة،وحقوق الإنسان،والحياة،والرضا،والسعادة على المستوى الجزئي (Lin,Herrmann,2015,6).

ويمكن تحديد الافتراضات النظرية لنظرية الجودة الاجتماعية من خلال أربعة عوامل شرطية، هي: (walker,2009:212-213) :-

١-يجب أن يحصل الناس على الأمن الاجتماعي والاقتصادي من أجل حمايتهم من الفقر،وغيره من أشكال الحرمان المادي. ويتطلب هذا الأمن الاجتماعي والاقتصادي عمالة جيدة مدفوعة الأجر،مدعومة بالحماية الاجتماعية لضمان مستويات المعيشة، والوصول إلى موارد الدخل،والتعليم،والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية والبيئية،والسلامة الشخصية. كما أنه يعتمد على الأمن الإيكولوجي ،وهوالحماية من الأخطارالبيئية الناتجة عن الاحتباس الحراري على سبيل المثال.

٢-يجب أن يرتبط الاندماج الاجتماعي بالمواطنة النشطة للمواطنين في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣-يجب أن يتمكن الناس من العيش في مجتمعات تتميز بالتماسك الاجتماعي، الذي عبر عنه دوركايم بالضامن الاجتماعي، والقيم والمعايير المشتركة.

٤-يجب أن يكون الناس مستقلين ذاتيًا، وممكُنين اجتماعيًا حتى يتمكنوا من مواجهة التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع بشكل كامل؛ فالتمكين الاجتماعي يعني تمكين الأفراد من التحكم في حيواتهم ، والإفادة من الفرص، وزيادة نطاق الاختيار البشري،ويتجاوز المشاركة في النظام السياسي، ويعتمد على التركيز على القدرات المعرفية والمهارية للفرد وخبراته، وإلى أي مدى يمكن تحقيق هذه القدرات.

وعند تأمل القضايا النظرية السابقة، نجد أنها تلقي الضوء على أهمية الارتقاء بنوعية الحياة وجودتها عند المواطنين في المجتمعات المعاصرة، في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها العالم اليوم. وتؤكد على أهمية الجماعة والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع،مع الحفاظ على استقلالهم، وقدرتهم على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،في ظل ظروف تعزز رفاهيتهم وإمكاناتهم الفردية كمواطنين نشيطين .

وتسلم نظرية الجودة الاجتماعية أيضًا بأن رفاهية الإنسان تتم من خلال ممارسته داخل المجتمع، وحصوله على الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وحمايته من الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة، وتوفير موارد الدخل والتعليم والصحة والحياة الكريمة له، والعيش في مجتمع متضامن متماسك.

واستنادًا إلى ما سبق، تفترض الدراسة الراهنة افتراضات نظرية تحاول التحقق من صحتها، مؤداها الآتي:

١-كانت للتحولات الاقتصادية آثار سلبية عدة على المستويين الكلي والجزئي.

٢-تعتمد نوعية الحياة في الريف المصري على خصائص عدة اجتماعية واقتصادية وثقافية، تتوقف عليها الجودة الاجتماعية.

٣-تسهم مبادرة(حياة كريمة)في تحسين نوعية الحياة، وتخفيف الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية.

ثالثًا- مشكلة الدراسة(الأهداف والأهمية):

مرت مصربعديد من الأحداث خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحالي، وخاضت ثلاثة حروب، وتنقلت بين أيديولوجيات اقتصادية متباينة ومتناقضة، وكانت لهذه الأحداث تأثيرات قوية على المجتمع والإنسان المصريين؛فقد أفضت إلى تغير المجتمع، إلا أن ذلك التغير غلبت عليه سمة التغير التلقائي غير المخطط له، بمعنى أنه لم يكن ثكرة توجهات واضحة ومحددة. كما كانت قرارات التحول سريعة ومتلاحقة، وهو أمر أفقد المجتمع توازنه في استيعاب هذه التحولات. كان التحول من النظام الاشتراكي وإدارة الدولة لمرافق الاقتصاد، إلى الانفتاح الاقتصادي والحرية الاقتصادية، ثم إلى الخصخصة في مدى زمني قصير-إلى حد ما -بالنسبة لحياة الشعوب. وتزامنت مع هذه الأحداث موجات الهجرة إلى دول النفط،وتغيرات في ميزان القوى العالمية، آلت بها السيطرة والهيمنة إلى القطب الرأسمالي الذي فرض ثقافته على مجتمعات العالم النامي. وفي خضم هذا الزخم من الأحداث زادت ديون مصر، وتعثرت الجهود السياسية،وفشلت في النهوض بالمجتمع، ولم تلتفت النظم السياسية إلى إعداد الإنسان المصري ليواجه التحديات الداخلية والخارجية من خلال مشروع قومي يكون فيه مشاركًا فاعلًا ومؤثرًا، بل استسلمت بلا إرادة ولا وعي لتلك المؤثرات كلها (عبد المطلب،٢٠١٧:27).

وشهد المجتمع المصري عددًا كبيرًا من التحولات الناجمة عن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، وتفعيل دور القطاع الخاص؛فتزايدت معدلات الفقروالبطالة مع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي؛لما ترتب عليها من خفض الإنفاق الحكومي، وحرمان ذوي الدخول المنخفضة-خاصة في الريف- مما كانوا يحصلون عليه من دعم وحماية، سواء أكان دعمًا مباشرًا للغذاء أم دعمًا غير مباشر. فظاهرة التهميش القائمة الآن تحت تأثير الليبرالية الاقتصادية العالمية هي واقع المجتمع المعاصر،ونتاج تحديات العولمة،وما صحبها من بطالة هيكلية ،وانتشار أشكال جديدة من الفقر والحرمان والتهميش، مما كان له أكبر الأثر في ظهور العنف بكل صوره؛ فالفقر والبطالة والعنف من الظواهر الاجتماعية التي تُعد مؤشرًا إلى وجود خلل اجتماعي، وهو دليل على أن المجتمع فشل في توفير الحد الأدنى من متطلبات العيش لقطاعات كبيرة في المجتمع (الطلحاوي،٢٠١٧:842-843).

كما عاني الريف المصري طوال العقود السابقة من الآثار السلبية لتلك التحولات الاقتصادية التي مرت بها مصر؛فقد عانى الريف من التهميش والإهمال نتيجة عوامل تراكمت عبر السنين وأثرت في هيكله ومكوناته وبنائه. وأدت حالة التهميش تلك إلى تردي أوضاع الريفيين، وتفاقم كثير من المشكلات، منها الفقر،والبطالة، وتدني الخدمات التعليمية والصحية والأمنية. كما عانى الريف من اتساع الفجوة بينه وبين الحضر في مستوى تلك الخدمات. وعلى الرغم من التحولات التي شهدها الريف المصري بسبب سياسات الانفتاح الاقتصادي في الثمانينيات، وما ترتب عليها من تغيرفي الأنماط الاستهلاكية والحياتية لأهله، ثم بسبب سياسات الاقتصاد الحر في التسعينيات،تلك التي كان من أبرز ملامحها- فيما يخص القطاع الريفي- تحرير القطاع الزراعي،خاصة مستلزمات الإنتاج الزراعي، وصدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرللأراضي الزراعية، وإلغاء الدورة الزراعية،إلى غير ذلك من العوامل التي أسهمت-إلى حد كبير- في التحولات الكثيرة في أنماط الإنتاج الزراعي والتقنيات المستخدمة في الزراعة، إلى جانب التحولات الاجتماعية في القرية المصرية، إلا أن هذه التحولات كانت في غير مصلحة الريفيين الذين زادت معاناتهم، وتدهورت أحوالهم المعيشية، مما دفع بكثير منهم للهجرة للمدينة أو إلى الخارج بحثًا عن مستويات معيشة أفضل (عبد اللطيف،٢٠١٥:ر).

وعلى الرغم من التزام الدولة سياسيًّا بأن تكون تنمية الريف أولوية،وتحسين أحوال الفلاحين، والإجراءات التنفيذية المتخذة في هذا الصدد،مثل برنامج شروق، ومؤتمرات التنمية الريفية، فإن ذلك لم يكن كافيًا لاقتلاع الفقر والجهل، ولتحسين معيشة الريفيين،بل إن سنوات ماقبل ثورة يناير شهدت تفاقمًا وترديًا في الأوضاع المعيشية فى الريف؛إذ تدنت مستويات المعيشة إلى أقصى حد، وتنامت الفوارق الطبقية، وساءت الخدمات الحكومية، وتزايدت الفجوة بين الريف والحضر، ومن ثم كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير السبيل الوحيد أمام الريفيين للتخلص من تلك الأوضاع المتدنية. لكن-وعلى عكس ما كان متوقعًا-أثرت الثورة سلبيًا في الريف المصري، وأحدثت فيه تغيرات عدة،على المستويين السياسي والاقتصادي، فارتفعت معدلات الفقر، وزادت أسعار المحاصيل الزراعية، وانتشرت مظاهر العنف والفوضى، وساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.(عبد الطيف،٢٠١٥:ر).

وعلى الرغم من تحقق معدلات نمو اقتصادي معقولة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد زادت معدلات الفقر، وخلال سنوات من النمو القوي والمتوسط زادت معدلات الفقر بإطراد،من ١٦,٧ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤,٣ عام ٢٠١٠.وتدهور مستوى رفاهة الفقراء قياسًا بحجم الفجوة بين متوسط الدخل وخط الفقر، في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وأظهر التعداد الرسمي للفقراء عام ٢٠١٣ أن أكثر من ٢٦% من السكان يعيشون تحت خط الفقر في عام ٢٠١٣. كما يوجد تفاوت واضح بين المناطق في مصر في مستوى الرفاهة؛فأعلى معدلات الفقر موجودة في قرى الصعيد، كما شهدت المدن الكبرى- مثل القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس- ارتفاعًا في نسبة الفقر. كما لم يترجم النمو الاقتصادي في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ إلى زيادة فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة. بالإضافة إلى تركز أفقر ٤٠% من الأسر المصرية في المناطق الريفية،حيث تقل فرص الحصول على الخدمات الأساسية عن المتوسطات الوطنية. وقرى الصعيد موطن أكبر نسبة من السكان المعرضين للحرمان والمعاناة. وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد في مختلف أنحاء مصر من حيث الالتحاق بالتعليم،وعديد من مؤشرات الرعاية الصحية،فإن التفاوت ما زال قائمًا (البنك الدولي،:٢٠١٥-7-8).

كما تبين زيادة نسبة الفقر المادي (عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير احتياجاتها الأساسية الغذائية وغيرالغذائية) في مصر،من ١٦,٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٣٢,٥% عام ٢٠١٧/٢٠١٨م وعلى مستوى المحافظات تراوحت نسبة الفقر المادي بين حد أدنى بلغ ٧.٦% لمحافظة بورسعيد وحد أعلى بلغ ٦٦.٧% لمحافظة أسيوط عام ٢٠١٧/٢٠١٨م . كما تزداد نسبة الفقر في محافظات الوجه القبلي خاصة في المناطق الريفية مقارنة بمحافظات الوجه البحري؛إذ بلغت نسبة الفقرفي المناطق الريفية بالوجه القبلي حوالي٥١.٩٤%، أما في الحضر فقد بلغت ٣٠.٥% عام ٢٠١٧/٢٠١٨م . كما بلغت نسبة الفقر المادي في المناطق الريفية بالوجه البحري حوالي ٢٧,٢٩% أما في الحضر فقد بلغت ١٤,٣١% عام ٢٠١٧/٢٠١٨م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩).

وقد حاولت الدولة في العقود السابقة تخفيف حدة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية التي مرت بها مصر، فحاولت تقليص حدة الفقر، وتقليل نسبة البطالة، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة جودة الخدمات في القرية المصرية،وتبنت خططًا ومشروعات تنموية كثيرة لتحقيق هذه الأهداف،لكن معظم تلك الخطط لم ينل النجاح المنشود، ولم تحقق النتائج المرجوة.

ولذلك جاءت مبادرة (حياة كريمة) لتضع الدولة فى سباق مع الزمن،تحاول فيه أن تلاحق المتطلبات كافة لحياة أفضل، ورفع المستوى المعيشي للمواطن. وتسعي الدولة المصرية لربط المحافظات كافة ببنية أساسية كبيرة، وإصلاح الريف المصري الذي به أكثر من نصف السكان وهو ما يعني أن هناك

إصلاحًا كبيرًا للإنسان المصري، مع الاهتمام بالمجالات كلها،وعلى رأسها الصحة،والتعليم،واستصلاح الأراضي، وتهدف في الأساس إلى البحث في الأسباب التي تدفع المواطنين إلى ترك الريف، ومحاولة التعامل مع هذه الأسباب بتلك القرى لمنع الهجرة منها،من خلال توفير الشروط اللازمة لحياة كريمة (المركز المصري للفكروالدراسات الاستراتيجية،٩:٢٠٢١).

ودعا الرئيس عبد الفتاح السيسي في مستهل سنة ٢٠١٩م مؤسسات الدولة وأجهزتها- بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني- لتوحيد الجهود والتنسيق المشترك لإطلاق مبادرة وطنية(على مستوى الدولة) لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأشد احتياجًا. وخصصت الدولة ١٠٣ مليارات جنيه لمبادرة (حياة كريمة) لغير القادرين، وتطويرالقري الأشد احتياجًا، وتوفير المرافق كافة والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية. وكانت أهم أهداف المبادرة ما يأتي:

-توفير حياة كريمة للفئات الأشد احتياجًا عام ٢٠١٩م.

-تشارك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ المبادرة.

-تزويج اليتيمات.

-الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة يوميًا للمواطنين.

-تشمل المبادرة القرى والنجوع.

- رفع المعاناة عن كاهل الأسر الفقيرة.

- تركيب القطع الموفرة للمياه بصنابير المساجد.

-بدأت المبادرة باختيار ٢٧٧ قرية تتجاوز نسبة الفقرفيها ٧٠%.

-رصد ١٠٣ مليارات جنيه للتنفيذ، والتنسيق مع ست عشرة جمعية أهلية للتنفيذ.

-تقديم الرعاية الصحية للمواطنين،تشمل الخدمات الطبية،والعمليات الجراحية، وصرف الأجهزة التعويضية.

كما تهدف المبادرة إلى التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الأشد احتياجًا في الريف، والمناطق العشوائية في الحضر،والارتقاء بالمستويات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأسر في القرى الفقيرة، وتمكينها من الحصول على الخدمات الأساسية كافة،وتوفير فرص عمل لتدعيم استقلال المواطنين، وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية، وتنظيم صفوف المجتمع المحلي وتطوير الثقة في مؤسسات الدولة كافة (خريطة مشروعات مصر).

ويتبين مما سبق أن الدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها تحاول تخفيف حدة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية على المواطنين، لاسيما في الريف،وتحاول جاهدة تحسين نوعية حياة الفقراء،ومن ثم أطلق الرئيس مبادرة(حياة كريمة) من أجل رفع مستوى معيشة الريفيين،والنهوض بأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واتضح من مراجعة التراث البحثي وجود فجوات نظرية ومنهجية، بالإضافة إلى ندرة الدراسات المصرية التي اهتمت بدراسة نوعية الحياة في الريف المصري، وبدراسة برامج (حياة كريمة) وأثرها في تحسين جودة حياة الريفيين، وهوما يشير إلى جانب المشكلة كما ظهرت في التراث البحثي.

أهداف الدراسة:

في ضوء ما سبق يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو الآتي:

أولاً- معرفة النتائج السلبية للتحولات الاقتصادية في القرية المصرية على المستويين الكلي والجزئي خلال الألفية الجديدة. وذلك من خلال بعض التساؤلات،هي:

ا- المستوى الجزئي:

١-ما مدى استمرار تفضيل تعليم الذكور على الأناث؟

٢-ما مدي استمرار زيادة معدلات الإنجاب، وعمل الأطفال؟

٣-ما مدى انتشار مظاهر العنف خاصة في الأسرة الريفية؟

ب-المستوى الكلي:

١-ما مدى الفقر المدقع في القرية؟

٢-هل يوجد نقص في الخدمات الأساسية في القرية؟

٣-هل قلت فرص العمل في القرية ؟

ثانيًا-تسليط الضوء على الآثار التي ترتبت على برامج حياة كريمة وتحسين نوعية الحياة بالقرية المصرية،في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال تساؤلات،هي:

١-ما أهم الآثار في المجالات الاجتماعية، وهل زادت فرص الارتقاء بمستوى الخدمات وتوفير الرعاية الصحية ، ورفع المعاناة عن كاهل الأسر الفقيرة، والمساعدة في زواج اليتيمات؟

٢-ما أهم الآثار في المجالات الاقتصادية، وهل زادت فرص العمل، وتوفير مياه الشرب، وتخفيف نسبة الفقر المدقع؟

٣-هل زادت نسب الالتحاق بالتعليم، وبناء المدارس؟

٤-هل تم القضاء على أسباب هجرة الفلاحين إلى المدينة من الريف؟

٥-هل شاركت منظمات المجتمع المدني في تنفيذ المبادرة بفاعلية؟

ثالثًا-التعرف إلى التحديات التي حالت دون إسهام مبادرة (حياة كريمة) في تحسين نوعية الحياة في الريف ومعالجة نتائج التحولات الاقتصادية، وذلك من خلال عدة تساؤلات،هي:

١-ما العقبات المالية التي قد تعوق تنفيذ المبادرة؟

٢-ما الصعوبات الإدارية التي قد تعرقل الجهات المسئولة عن تنفيذ المبادرة؟

٣-ما العوامل الثقافية التي تحول دون تحقيق أهداف مبادرة (حياة كريمة)؟

٤-هل ساعدت المبادرة في تدعيم حقوق الإنسان،والمواطنة النشطة للفلاحين،وتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي لهم؟

أهمية الدراسة :

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في محاولة رصد العلاقة بين برامج (حياة كريمة) وتحسين نوعية الحياة في الريف المصري،من خلال محاولة سد بعض الفجوات النظرية في الجهود البحثية التي عالجت هذا الموضوع،واختبار بعض القضايا النظرية الافتراضية واقعيًا في المجتمع المصري،ثم محاولة تفسير النتائج العامة التي قد تصل إليها الدراسة، وإعطائها دلالات نظرية.

كما تتجسد الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في محاولة الخروج ببعض النتائج الموضوعية المرتبطة بتحسين نوعية الحياة في الريف المصري، والحد من الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية التي مرت بها

مصرعبرالعقود التاريخية السابقة. ومحاولة طرح بعض المقترحات والتوصيات أمام صانعي القرارالسياسي والهيئات المختلفة في المجتمع-سواء أكانت هيئات حكومية أم خاصة أم منظمات المجتمع المدني- تتيح لهم معرفة آثار تطبيق مبادرة (حياة كريمة) في تحسين نوعية حياة الريفيين.

كما تنبع الأهمية التطبيقية أيضًا من محاولة عرض بعض القضايا الجديرة بالبحث في المستقبل لاستكمال ما قدمته هذه الدراسة من أفكارونتائج مرتبطة بتقدير أثر برامج(حياة كريمة)في تحسين نوعية الحياة في الريف المصري.

رابعًا-الإطار المنهجي للدراسة :

ينتمي هذا البحث إلى بحوث تقدير الأثر، التي تحاول تتبع رصد الفرص والتحديات، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات والمخاطر التي ترتبت على تنفيذ برامج (حياة كريمة) في القرية المصرية.

واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الرباعي SWOT ANALYSIS الذي يتضمن أربعة عناصر أساسية،هي: القوة Strengths ونعني بها هنا عناصر القوة في برنامج (حياة كريمة)،التي تميزه عن غيره من برامج تنمية القرية، والعنصر الثاني هو الضعفWeaknesses ،يعني: نقاط الضعف التي قد تكون موجودة في برنامج (حياة كريمة). أما الفرص Opportunities فقد تأتي من خارج البرنامج،لكنها قد تزيد من نجاحه في بعض الجوانب. والعنصر الأخير هو التهديدات أو المخاطرThreats التي قد تأتي من خارج البرنامج ، وتسبب اضطرابات فيه أوإخفاقات له (تيسير،٢٠٢٠).

واعتمدت الدراسة على طريقة دراسة الحالة لبعض الموظفين القائمين على متابعة تنفيذ المبادرة في الوحدة المحلية لقرية بهيج بمحافظة الإسكندرية، وبعض الأخباريين الموجودين في هذه القرية، الذين تم التعرف عليهم عن طريق موظفين الوحدة المحلية، والتى استعانت بهم الباحثة لمعرفة أحوال القرية قبل تنفيذ مبادرة (حياة كريمة) وبعدها. كما اعتمدت الباحثة على بعض الجوانب الإثنواجرافية البصرية والسردية من خلال التقاط الصور، والحديث مع الأخباريين.

واستعانت الباحثة بأداة المقابلة في جمع البيانات، وأعدت لهذا الغرض دليل المقابلة المتعمقة. وأجرت المقابلات بنفسها مع حالات الدراسة التي وقع عليها الاختيار(ثماني عشرة حالة) في قرية بهيج، والتي تم اختيارهم بالطريقة العمدية المقصودة. وقد روعي في تصميم دليل المقابلة التسلسل المنطقي، والتدرج في الأسئلة وترابطها، وعدم تداخلها.

وتضمن الدليل محاور عدة، منها البيانات الأولية للمبحوثين، وبيانات حول الكشف عن النتائج السلبية التي صاحبت التحولات الاقتصادية في القرية المصرية على المستويين الجزئي والكلي، وبيانات حول الآثار التي ترتبت على مبادرة(حياة كريمة)،وتحسين نوعية الحياة في القرية المصرية، وبيانات حول التحديات التي تحول دون إسهام مبادرة (حياة كريمة) في تحسين نوعية حياة الريفيين.

وعرضت الباحثة دليل المقابلة على بعض الأساتذة؛ لقياس مدى اتساق أداة البحث مع ما وضع له من أهداف.وجاءت تقارير الأساتذة مؤكدة صدق الأداة إلى جانب بعض التعديلات والمقترحات التي أفادت منها الباحثة، وعدلت دليل المقابلة في ضوء هذه المقترحات،وأعادت صياغته في صورته النهائية.

كما اعتمدت الباحثة على أداة الملاحظة في جولاتها الميدانية في قرية الدراسة طوال فترة الدراسة الميدانية وما قبلها. وأتاح لها ذلك رؤية المتغيرات التي طرأت على القرية، والوقوف على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بها.

وقد وقع الاختيار على قرية بهيج-وهي إحدى قرى مركزومدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية- وهي قرية أم،لها اثنا عشر تابعًا، وتحدها من الشمال بحيرة مريوط ، ومن الجنوب ترعة بهيج، ومن الغرب طريق السلخانة ومركزومدينة برج العرب، ومن الشرق طريق سيدي كريرومطار برج العرب وصينية الهوارية. وتبلغ مساحتها ٤٠.٥ كيلومترًامربعًا، منها ٢٨.٥ كيلومترًا مربعًا من الأرض الزراعية،و ٢٢ كيلو مترًا مربعًا من المساحة السكنية، ويبلغ عدد سكانها ٦٥٠٠٠ نسمة تقريبًا (مركزومدينة برج العرب).

وبالقرية عدد من المصالح الحكومية والخدمية، منها وحدة صحية،وعيادة خارجية،ومركز للطفولة والأمومة، ووحدة إسعاف، ومكتب للبريد، ومركز للشباب والرياضة تم تطويره(صورة ١)، وجمعية زراعية، وعيادة بيطرية، ومكتب للتموين، ووحدة شئون اجتماعية، وتم إنشاء مجمع للخدمات الحكومية (صورة ٢)، ومركزلتنمية مهارات المرأة، وعدد من المدارس الابتدائية والاعدادية، وإدارة لمحو الأمية، وعدد كبير من المساجد، كما تم إنشاء وحدة للتضامن الاجتماعي(صورة ٣)، ووحدة بيطرية تابعة لنجع الميثاق(صورة ٤). وأهم الأنشطة الاقتصادية الموجودة بالقرية الزراعة، لاسيما زراعة التين والزيتون،والقمح،والشعيروالفول والذرة والخضراوات. وتوجد بعض الأنشطة الحرفية،في هيئة ورش لتصنيع الملابس،والتجارة،والحدادة، وتصنيع البلاستيك، ومزارع الإنتاج الحيواني، والتصنيع الزراعي،كتصنيع زيت الزيتون والجبن والمخللات. كما توجد بعض الأنشطة التجارية كمحلات البيع والشراء للسلع كافة.

وتمثلت أهم أسباب اختيار قرية بهيج في أنها إحدى القري التي استهدفتها مبادرة (حياة كريمة) في محافظة الإسكندرية. كما أنها كبرى هذه القري من حيث المساحة وعدد السكان، بالإضافة إلى أنها من أشد القرى احتياجًا للتطوير ، وتحسين نوعية الحياة بها.

خصائص حالات الدراسة :

في ضوء البيانات الأساسية للمبحوثين ، يمكن وصف حالات الدراسة على النحو الآتي:

١-التكوين النوعي :

بلغ عدد الذكور أربع عشرة، والإناث أربع.

٢-التكوين العمري :

تروح سن معظم حالات الدراسة بين ٥١-٦٠ سنة(ثماني حالات)،يليهم من هم بين٦١-٧٠سنة (أربع حالات)، ثم من تتراوح سنهم بين ٤١-٥٠سنة (أربع حالات)، وأخيرًا حالتان فقط يتروح سنهما بين ٣١-٤٠ سنة .

٣-الحالة الاجتماعية :

معظم الحالات من المتزوجين (ست عشرة حالة)، وحالتان فقط من المطلقين.

٤-المستوى التعليمي :

معظم حالات الدراسة من الحاصلين على مؤهل متوسط (سبع حالات)، سواء أكان دبلوم صناعةأم زراعة، أم تجارة. يليهم الحاصلون على مؤهل عال (أربع حالات)، ثم الحاصلين على الشهادة الإعدادية (أربع حالات)، يليهم الأميون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة (حالتان)، وأخيرًا حالة واحدة حاصلة على دبلوم معلمين(خمس سنوات)، و كان يعمل مدير مدرسة الشهيد عوض مبارك الموجودة بالقرية.

٥-المهنة:

معظم الحالات من الموظفين الذين يعملون بالوحدة المحلية بقرية بهيج، والمسئولين عن متابعة تنفيذ مبادرة (حياة كريمة) في القرية (أربع حالات) ، وموظفتان تعمل إحداهما في مركز ومدينة برج العرب، وتعمل الأخري في جمعية خيرية بالقرية، تدعى جمعية (أمة واحدة). وثلاثة من أصحاب المحلات التجارية، ومدير مدرسة، واثنان بلغا سن المعاش، ومحامٍ ،ومزراع، وتاجر(ماشية)، وعامل في مركز اتصالات(سنترال)، وربتا بيت

٦-مصدر الدخل :

تمثل مصدر دخل المبحوث في معظم الحالات في المرتب بالنسبة للموظفين، والمعاش بالنسبة لأرباب المعاشات، وعائد المحل التجاري بالنسبة لأصحاب المحلات التجارية، وعائد الأرض الزراعية بالنسبة للمزراع، والربح بالنسبة للتاجر، ودخل الأزواج بالنسبة لربات البيوت.

٧-عدد الأبناء :

ثلاث من الحالات لديهم خمسة أبناء، وثلاث حالات أخري لديهم أربعة أبناء، وحالتان لدى كل منهما سبعة أبناء، وحالتان أخريان لدى كل منهما ابنان، وحالة واحدة لديه ثلاثة عشر ابنًا، وحالة واحدة أخرى لديه ثمانية أبناء، وحالة لديه ثلاثة أبناء، وحالة أخيرة لديه ابن واحد، وحالتان ليس لديهما أي أبناء.

٨-نوع المسكن :

معظم حالات الدراسة ممن يعيشون في مسكن مستقل (ثلاث عشرة حالة)، في حين أشارت (خمس حالات) إلى أنهم يعيشون في مسكن مشترك مع باقي أفراد العائلة.

رابعًا-النتائج السلبية التي صاحبت التحولات الاقتصادية في القرية المصرية على المستويين الجزئي والكلي:

حاولت الباحثة التعرف إلى أهم النتائج السلبية للتحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر،منذ تطبيق سياسة الخصخصة والتكيف الهيكلي حتى الآن،على المستويين الجزئي والكلي.

أ-المستوى الجزئي :

أشارت أغلب الحالات (سبع حالات) إلى أن أهم الآثار الاجتماعية للتحولات الاقتصادية في القرية المصرية، أنه لم يعد هناك تمييز بين الذكور والإناث في مجالات التعليم والعمل والميراث، بل هناك قدر كبير من المساواة بين الجنسين في هذه المجالات. في حين أشارت (ست حالات) منها أربع سيدات إلى وجود تفضيل كبير للذكور على الإناث، لاسيما في مجال العمل والميراث؛لأن المرأة الريفية البدوية لا تعمل بشكل عام،كما أنها كثيرًا ما تظلم عند توزيع الميراث(على حد تعبير الحالة الخامسة عشرة). كما أشارت (خمس حالات) إلى أنه يوجد بعض التمييز للذكور خاصة في مجال العمل، وأن المساواة بين الجنسين ليست متحققة إلا في مجال التعليم؛فالأسر الريفية البدوية تتيح لبناتها التعلم،لاسيما إذا كانت الفتاة تحب العلم ومتميزة فيه.

أما بالنسبة لمتوسط عدد الأبناء في القرية، فقد أشارت معظم الحالات إلى أن متوسط عدد الأبناء في الأسرة يتروا ح بين خمسة أبناء وستة. وذكرت حالتان فقط أن هذا العدد قد يقل في بعض الأسر إلى طفلين أو ثلاثة أطفال. وأرجعت معظم الحالات أسباب ارتفاع متوسط عدد الأبناء في القرية إلى تعدد الزوجات في المقام الأول،ذكرت ذلك (أربع عشرة حالة). في حين ذكرت بعض الحالات أن السبب الرئيس لزيادة معدلات الإنجاب هو العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الريفي البدوي، الذي يرى الأولاد عزوة وسندًا وتقوية للظهر. وقد أشارت بعض الحالات (الحالة الخامسة) إلى أن الفراغ قد يكون أحد أسباب زيادة معدلات الإنجاب، وكذلك توافر الإمكانات المادية التي تتيح الإنفاق على الأبناء. وقد ذكرت حالتان فقط (وكانتا امرأتين) أنه قد تنخفض معدلات الإنجاب في بعض الأحيان بسبب الظروف الاقتصادية السيئة، وغلاء المعيشة ، والعجز عن رعاية عدد كبير من الأبناء وتربيتهم.

كما أشارت الحالات كلها تقريبًا(سبع عشرة حالة) إلي أن أطفال القرية لا يعملون؛لحرص الآباء على تعليم أبنائهم. لكن بعض أولئك الأطفال قد يساعدون آباءهم في عملهم الزراعي، أو في محلاتهم التجارية في كثير من الأحيان،لاسيما في فصل الصيف.وذكرت(الحالة الثامنة)وحدها أن بعض الأطفال قد يعملون في بعض المصانع الموجودة في مدينة برج العرب الجديدة القريبة من قريتهم في الإجازة الصيفية.

وأشارت الحالات كلها إلى عدم وجود العنف داخل مجتمع القرية؛لأن معظم سكان القرية ينتمون إلى قبائل عربية تحترم المرأة وتقدرها،أشارت إلى ذلك (الحالة الأولي)،وأكد ت أيضًا عدم وجود عنف ضد المرأة أو الطفل بسبب كثرة حملات التوعية،والندوات التي يحضرها النساء والرجال في هذا النطاق. كما أشارت معظم الحالات إلى أن العلاقة بين الزوجين قائمة على الاحترام المتبادل، والود،وطاعة الزوجة لزوجها. لكن عندما ينشب خلاف بينهما، تذهب الزوجة إلى بيت أهلها فترة ثم ترجع مرة أخرى. وأشارت (الحالة السادسة) إلى أن الزوجة التي تغضب زوجها ولا تطيعه(تروح لأهلها وتيجي غيرها)،في إشارة إلى أن تعدد الزوجات من الطرق التي يلجأ إليها الزوج إذا لم تذعن له زوجته. وترى الباحثة في هذا الصدد أنه على الرغم من احترام الزوج البدوي لزوجته، وعدم استخدامه العنف معها أو (ضربها)، فإنه يستخدم وسيلة أخرى أشد قهرًا لزوجته، ،هي الزواج بأخرى،إذا لم تطعه الأولى أو ترضه.والمجتمع الريفي البدوي يشجع الزوج على ذلك.وأشارت الحالتان الرابعة عشرة والخامسة عشرة إلى عنفٍ بسيط ضد المرأة في بعض الأحيان ،أما السائد فالاحترام المتبادل بين الزوجين، وعدم االعتداء أحدهما على حقوق الآخر. وكذلك الحال بالنسبة للأطفال:لا عنف ضدهم إلا أحيانًا،وبشكل بسيط غير مبالغ فيه.

ب-المستوى الكلي:

١-الآثار الاجتماعية:

أكدت معظم الحالات (أربع عشرة حالة) أن الخدمات التعليمية في القرية غير كافية؛ فعدد المدارس لا يكفي سكان القرية وتوابعها من الكفور والنجوع، كما أن كثافة الفصول كبيرة جدًا، قد تصل إلى مائة وعشرين تلميذًا في الفصل،أشارت إلى ذلك (الحالة الخامسة).في حين أكدت أربع حالات(الثالثة،والرابعة،والتاسعة،والعاشرة)أن عدد المدارس كافٍ إلى حد ما.وأشارت(الحالة الثامنة-وله أبناء في المرحلة الابتدائية-إلى أن حالة المدارس سيئة،والمباني قديمة،والمقاعد متهالكة (متكسرة على حد تعبير ابنه)، والإنارة غير جيدة، ودورات المياه بحالة سيئة إلى حد كبير.

أما بالنسبة للمدرسين وعددهم وكفاءتهم، فقد أشارت الحالات كلها إلى أن هناك عجزًا كبيرًا وواضحًا في عدد المدرسين في كل مدرسة، وأنهم لا يستطيعون القيام بواجبهم على الوجه الأمثل بسبب كثافة الفصول العالية، ونقص العدد. كما أشار كثير من الحالات إلى الافتقار إلى التأهيل الجيد للمدرسين، وأن الإدارة التعليمية، والوزارة لا يتابعان المدرسين بشكل كاف.

وأشارت معظم الحالات(سبع عشرة حالة) إلى أن الدروس الخصوصية أو مجموعات التقوية كثيرة في القرية، وهي البديل الملائم-من وجهة نظرهم -لعدم كفاءة المدرسين،وكثرة التلاميذ في الفصول، وقلة المدارس.في حين أشارت(الحالة السادسة عشرة)إلى أن بعض الأهالي لا يهتمون بتعليم أبنائهم بشكل جيد،تدفعهم إلى ذلك بعض الموروثات البدوية.

٢-الآثار الصحية:

أشارت نصف الحالات(تسع حالات)إلى أن الخدمات الموجودة بالوحدة الصحية بالقرية والعيادات الخارجية ومركز الأمومة والطفولة، تعُد كافية في حدود الإمكانات المتاحة، والوقت المخصص لأداء الخدمة الصحية فيها. في حين أشارت تسع حالات أخرى إلى عدم كفاية الخدمات الصحية بالقرية، وأنه في كثير من الأحيان يقصد الأهالي مستشفى في مدينة برج العرب الجديد. كما أشارت الحالات كلها إلى عدم كفاية عدد الأطباء الموجودين بالوحدة الصحية وبالعيادات الخارجية، وأن هناك عجزًا كبيرًا في عدد الأطباء، وفي التخصصات الطبية الموجودة؛ فهناك تخصصات متوفرة،وتخصصات أخرى غير موجودة بالمرة،مثل:العظام،والغسيل الكلوي، والأطباءالمسئولين عن وحدة الأطفال المبتسرين. وأشادت معظم الحالات بكفاءة الأطباء الموجودين،وحسن تعاملهم مع أهالي القرية في الوقت الذي هم فيه في الوحدة الصحية أو العيادات الخارجية.

٣-الخدمات الأمنية:

أشارت الحالات كلها إلى وجود نقطة شرطة بالقرية، وأنها تقوم بدورها الأمني بكفاءة إلى حد كبير،في القرية وتوابعها،كذا قالت الحالتان(الثامنة،والثالثة عشرة).كما أكدت معظم الحالات(ست عشرة حالة) أهمية دور العمد داخل القرية. وأكدوا أنه لكل قبيلة شيخ أو عمدة ،يرعى شئون القبيلة، ويحل مشكلاتها داخل القرية وخارجها. كما أشاروا إلى أن أهم دور لشيخ القبيلة فض المنازعات، والصلح بين الأهالي وحل الخلافات بينهم. وأكدت (الحالة الخامسة) أن دور المشايخ مهم وقوي جدًا داخل القرية؛لأنه تشكل منهم لجنة المصالحات التي تحل مشكلات الأهالي خارج القرية عندما يحدث خلاف بين قرية وأخرى، أو بين محافظة وأخرى، وفي بعض الأحيان بين دولة ودولة أخرى مثل (مصروليبيا). كما أشارت (الحالة التاسعة)إلى أن المشايخ يعقدون أحيانًا جلسات عرفية لحل المنازعات،ويفعلون ذلك في بعض الأحيان أفضل مما تفعل نقطة الشرطة. في حين أشارت حالتان فقط (هما العاشرة،والثالثة عشرة)إلى أن دور المشايخ في حل المنازعات تقلص إلى حد ما، ولم تعد له الأهمية التي كانت في الماضي.

الاستنتاجات ومناقشتها:

تشير النتائج السابقة إلى أن أهم الآثار الاجتماعية للتحولات الاقتصادية في القرية المصرية على المستوى الجزئي،تكمن في أنه لا تمييز بين المرأة والرجل في مجال التعليم، لكنه قد يظهر في مجال العمل والميراث؛إذ لا تعمل المرأة الريفية البدوية عادة،كما أنها قد تحرم من الميراث في بعض الأحيان.ويتوقف عمل المرأة الريفية البدوية، ومنحها ميراثهاعلى مدى وعي أسرتها الديني والثقافي

والعلمي.وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية، تؤكد أنه مازال أمام المرأة في سوق العمل شوط طويل لبلوغ المساواة مع الرجل، سواء كان ذلك يتعلق بالحصول على عمل أو بعدم المساواة في الأجورأو أي شكل آخر من أشكال التمييز، ولذلك علينا بذل مزيد من الجهد لتغيير هذا الوضع غير المقبول،من خلال سياسات تصمم للمرأة خاصة،مع مراعاة المطالب غير المتكافئة التي تواجهها في الأسرة ومسئوليات الرعاية (الأمم المتحدة،٢٠١٨).

ويتراوح عدد أبناء الأسرة الريفية البدوية (من وجهة نظر الحالات) بين خمسة أبناء وست؛ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد الريفية البدوية،وإلي تعدد الزوجات في المجتمع الريفي البدوي الذي يقبل هذا التعدد بشكل واضح.

واتضح أيضًا أن الأطفال لا يعملون إلا في بعض الأعمال البسيطة لمساعدة الأسرة في الزراعة أوفي بعض الأعمال التجارية، إذا كان رب الأسرة يمتلك محلًا تجاريًا، ويحدث ذلك في الإجازة الصيفية وحسب،لكنهم لا يعملون لدى الغير على أية حال.

ولا تعرف الأسرة الريفية البدوية العنف في العلاقات الأسرية، فلا يلجأ إليه الزوج مع زوجته أو أبنائه إلا في حالات نادرة جدًا. لكنه يستخدم أسلوبًا آخر لتذعن له الزوجة؛وليجبرها على طاعته، هو الزواج بامراة أخرى،إن لم تطعه الأولى وتنفذ أوامره.

أما عن الآثار الاجتماعية للتحولات الاقتصادية في القرية المصرية على المستوى الكلي، فتكمن في نقص شديد في المدارس الابتدائية والاعدادية، وزيادة كثافة التلاميذ في الفصول، والعجز في عدد المدرسين وعدم كفاءتهم في كثيرمن الأحيان، وانتشارالدروس الخصوصية، ومجموعات التقوية بديلًا عن المدرسة. وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه السيد زيدان،من أن أهم المشكلات التي تواجه التعليم الأساسي في مصر،قلة الأبنية التعليمية؛إذ تعاني مباني التعليم الأساسي من عجز شديد؛ نتيجة ارتفاع كثافة الفصول الدراسية،وهذا يؤثر بالسلب في تحصيل التلاميذ، إضافة إلى تعدد فترات الدراسة، ونقص المعلمين، وتدني مستوى إعدادهم وتأهليهم، وتزايد الثقة في الدروس الخصوصية،والميل إليها (زيدان،:٢٠١٣428-448).

وبالنسبة للخدمات الصحية الموجودة في القرية،أكدت نتائج الدراسة الميدانية وجود وحدة صحية،لكنها غير كافية؛ لأنها موجودة في القرية الأم فقط،بينما يجب أن تكون هناك وحدات صحية عدة في بعض توابع القرية. كما أن عدد الأطباء غير كافٍ لخدمة أهالي القرية،خاصة في التخصصات الطبية المتنوعة،على الرغم من إشادة أهالي القرية بكفاءة كثير منهم. كما يعاني سكان القرية من نقص التحاليل الطبية والأدوية داخل الوحدة الصحية والعيادات الخارجية، ولجوئهم في كثير من الأحيان إلى المستشفيات في مدينة برج العرب الجديد أو مدينة الإسكندرية. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى النتائج التي توصل إليها صلاح الدين غنيم وعبد اللطيف سلطان،وهي أن الريف المصري والمناطق العشوائية في الحضر يعانيان من مشكلات مزمنة عدة ،ومنذ أمد بعيد،منها عشوائية العمران، ونقص الخدمات أو عدم تكاملها،ومحدودية -أو انعدام-المرافق العامة الضرورية للحياة اليومية،مثل:المستشفيات،والوحدات الصحية،ومرافق الإسعاف والحماية المدنية،وغيرها (غنيم،وسلطان،:٢٠٢٢36).

كما اتضح أن الخدمات الأمنية في القرية جيدة إلى حد كبير،وأن نقطة الشرطة تقوم بدورها على نحو ملائم. وأن عمد القرية (ستة عمد) أو شيوخ القبائل يقومون بدور مهم جدًا في فض المنازعات وحل المشكلات بين الأهالي، وبين القرية والقرى الأخرى، وأن دور هؤلاء المشايخ لاغنى عنه،وأنه يفوق دور نقطة الشرطة فى بعض الأحيان.

خامسًا-الآثار المترتبة على مبادرة(حياة كريمة) ودورها في تحسين نوعية الحياة بالقرية المصرية:

١-الآثار الاجتماعية :

أعربت حالات الدراسة كلها عن أملها في أن تزيد مبادرة (حياة كريمة) فرص الارتقاء بمستوى المعيشة في القرية،وأشاروا جميعًا إلى أن وجه الحياة في القرية قد يتغير.وأكدت (الحالة الأولى) أن المبادرة ستثمر ثمارًا طيبة، وستتحسن نوعية الحياة وتتطور. كما أشارت (الحالة الثانية) إلى أن " الدنيا سوف تتغير:صرف صحي،وغاز طبيعي،وخطوط مياه جديدة" (صورة ٥). وأشارت (الحالة العاشرة)إلى " أن الخير قادم، وأن البنية التحتية ستصبح أكثر تطورًا وتقدمًا". في حين أشارت بعض الحالات إلى أنها تأمل في أن يحدث تغير في مستوى المعيشة،لكنها لم ترهذا التحسن حتى الآن(الحالة الخامسة، والحالة الثالثة عشرة).

وبسؤال المبحوثين عن مساعدة برامج (حياة كريمة) في زواج يتيمات القرية،أكدوا جميعًا أن ذلك لم يحدث، ولم تتطرق المبادرة إلى هذا الأمر في القرية. وأن بعض الجمعيات الخيرية، وأهل الخير هم من يساعدون اليتيمات في شراء بعض احتياجات الزواج.

أما عن آراء المبحوثين في أن المبادرة سوف تزيد فرص العمل بالقرية، رأت (ثماني حالات) أنها قد تزيد هذه الفرص إلى حد ما، وأن ذلك قد يحدث عندما تكتمل مشروعات البنية التحتية، وتنتهي أعمال الصرف الصحي،والكهرباء،والغاز الطبيعي،والمياه)، ويتم رصف الشوارع وتطويرها. في حين أشارت بعض الحالات(الحالتان الأولى والثانية) إلى أن المبادرة ساعدت في زيادة فرص العمل بالقرية،لكن لغير أهالي القرية؛لأنها تعتمد في المقام الأول على الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وتعاقداتها مع المقاولين الخارجيي،ن الذين يأتون إلى القرية ومعهم عمالهم. وقد يحتاجون في بعض الأحيان إلى بعض الأيدي العاملة من القرية. كما أشارت (خمس حالات أخرى) إلى أن المبادرة لا تزيد فرص العمل بالقرية؛لأن معظم مشروعاتها تعتمد على مشروعات تطوير البنية التحتية وحسب.

وأوضحت الحالات كلها أن مبادرة (حياة كريمة)ساعدت في تطوير المدراس الموجودة بالقرية وإعادة طلائها،وترميم ما بها من منشآت، وبُنيت مدرسة جديدة في القرية لاستيعاب أعداد التلاميذ المتزايدة. كما أشارت (الحالة السادسة) إلى أن المسئولين في القرية طالبوا ببناء ثماني مدارس جديدة في العزب والكفور التابعة للقرية الأم لاستيعاب أعداد التلاميذ المتزايدة ، ولبعد هذه التوابع عن القرية الأم، مما يعرض التلاميذ للخطر خاصة في فصل الشتاء. لكن المسئولين وافقوا على إنشاء مدرسة واحدة جديدة في قرية بهيج فقط(صورة ٦).

٢-الآثار الاقتصادية :

أشارت معظم الحالات إلى أن مبادرة (حياة كريمة) لم ترفع المعاناة عن كاهل الأسر الفقيرة حتي الآن،لكنهم يأملون أن يتحقق ذلك بعد الانتهاء من مشروعاتها. وقد أشارت (الحالة الأولى) أن مبادرة(حياة كريمة) كان بها مشروع (سكن كريم) للأسر الفقيرة،لكن لم يبدأ انتظارًا للانتهاء من مشروعات البنية التحتية.

وأجمعت الحالات أن المبادرة لم تحقق أية زيادة في أجور العاملين بالقرية؛ لأن معظمهم يعملون إما في مصالح حكومية،وإما في مشروعات خاصة بهم (محلات تجارية)، أو مزارعين أو في مصانع مدينة برج العرب الجديد القريبة من قريتهم، وبها فرص عمل كثيرة للشباب.

كما أكدت الحالات كلها أن المبادرة لم تقم أية مشروعات تنموية بالقرية في الوقت الراهن،لكن من المتوقع أن يحدث ذلك في المستقبل في صورة بعض المشروعات الصغيرة،مثل:تربية الطيور، وورش صغيرة للنجارة، ومشاغل للخياطة، وغيرها(على حد تعبير الحالة الثانية عشرة).

٣-الآثار الصحية :

أشارت كل الحالات إلى أنه من المتوقع أن تسهم مبادرة (حياة كريمة) في توفير الرعاية الصحية الكاملة للمواطنين؛لأنه يتم تجديد الوحدة الصحية والعيادات الخارجية، وسد العجز في بعض التخصصات الطبية المطلوبة بالقرية،بالإضافة إلى إنشاء بعض الوحدات الصحية الجديدة بالقرى القريبة ،ما سيقلل العبء الواقع على كاهل الوحدة الصحية بقرية بهيج (على حد تعبيرالحالة الأولى) (صورة ٧). وكذلك إنشاء وحدة طب أسرة بالقرية (صورة ٨).

أما بالنسبة لمياه الشرب،فقد أكدت الحالات كلها أنها متوفرة وموجودة بالقرية، لكنها غير نقية بالشكل الكافي، وطعمها غير مقبول(قالت هذا الحالتان الثامنة والسادسة عشرة). وأشارت الحالة الأولى إلى أنه يتم توفير بعض الخطوط الجديدة لمياه الشرب، وقد يزيد ذلك من كميتها ونقائها إلى حد ما.

كما أكدت كل الحالات على أن أهم مشروعات المبادرة هو مشروع الصرف الصحي الذي يتم في القرية، وأن هذا المشروع مهم جدًا للقرية لأنها عانت سنوات طويلة من عدم وجود صرف صحي داخلها، وأن هذا المشروع سوف يغير من نوعية الحياة في القرية، وسيزيد من تحسين جودة الحياة بها.

٤-الأمن الاجتماعي:

أشارت كل الحالات أن شبكة الكهرباء الموجودة بالقرية شبكة جيدة، وأنها تعمل بشكل مرضي،ولا يوجد أي أعطال بها إلا في بعض الأحيان القليلة. وقد أكدت (الحالة الأولى) أن مبادرة(حياة كريمة)تعمل على تطويرشبكة الكهرباء الموجودة بالقرية وتدعمها بتركيب بعض المحولات. في حين أشارت بعض الحالات مثل (الحالة التاسعة و الحالة السادسة عشر) إلى أن شبكة الكهرباء جيدة، ولكن فواتيرها مرتفعة جدًا لاسيما على محدودي الدخل بالقرية.

وبسؤال المبحوثين عن تخلي الفلاحين الموجودين بالقرية عن الهجرة خارجها، أكدت كل الحالات على عدم هجرة الفلاحين والأهالي من القرية إلا في بعض الحالات النادرة جدًا. والسبب الأول في عدم هجرتهم من قرية بهيج هو قربها من مدينة برج العرب الجديدة التي يوجد بها منطقة صناعية كبرى وعديد من المصانع التي يعمل بها شباب وأهالي القرية والقرى المجاورة، ففرص العمل متوفرة داخل القرية وبالقرب منها. كما أكدت بعض الحالات أن القرية تعُد قرية جاذبة للسكان لهجرة كثير من الأهالي إليها للعمل بها في الأنشطة الزراعية والتجارية، أو للعمل في مدينة برج العرب الجديدة. فالقرية مليئة بالمغتربين من المحافظات الأخرى مثل البحيرة، وكفرالشيخ على حد تعبير (الحالة الثالثة عشر).

أما عن تدعيم مبادرة(حياة كريمة) لحقوق الإنسان فقد أكدت كل الحالات تقريبًا أن الأهالي يعبرون عن مشاكلهم بحرية إلى حد كبير، وأنهم ينقلون وجهة نظرهم لشيوخ القبائل الذين يعُدون حلقة الوصل بين الأهالي والمسئولين. في حين أشارت (الحالة السادسة عشر) إلى أن المرء قد يعبر عن رأيه إلى حد ما، ولكن ليس بشكل صريح ومباشر.

وقد أشارت كل حالات الدراسة إن منظمات المجتمع المدني ليس لها دور في تنفيذ مبادرة(حياة كريمة)حتى الآن، لأن المبادرة بأكملها من تنفيذ القوات المسلحة. وإن منظمات المجتمع المدني ينحصردورها قبل المبادرة وبعدها في وجود الجمعيات الخيرية فقط. وتوجد جمعية خيرية واحدة بالقرية تعمل على مساعدة المحتاجين والفقراء بالقرية وتوابعها. وتصرف إعانات شهرية لبعض الفقراء، وتساعد

في تجهيزالفتيات اليتيمات للزواج، وتعتمد هذه الجمعية الخيرية على تبرعات الأهالي، ورجال الأعمال، وأثرياء القرية.

الاستنتاجات ومناقشتها :

أكد معظم المبحوثين أن أملهم كبير في أن تزيد مشروعات مبادرة (حياة كريمة)فرص الارتقاء بمستوى المعيشة في قريتهم. كما أشاروا إلى أنه من الممكن أن تزيد فرص العمل داخل القرية بسبب توافر مشروعات البنية التحتية،من صرف صحي، وغازطبيعي، ومياه وكهرباء.وتتفق هذه النتيجة مع التصور الذي اقترحه صلاح الدين غنيم، وعبد اللطيف سلطان، وهو أن تتجه الدولة نحو تحسين الظروف المعيشية والحياة النوعية للمواطن،من خلال مجموعة من التدخلات العاجلة لتنمية الإنسان، وحفظ حقه في العيش الكريم، والعمل على الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة المصرية في التجمعات الريفية والمناطق العشوائية (غنيم،وسلطان،:٢٠٢٢44).

كما أكدوا أن المبادرة أسهمت في تطوير المدارس الموجودة بالقرية، وإنشاء مدرسة جديدة أخرى،لكنهم كانوا يتمنون إنشاء عدد أكبر من المدارس الجديدة، بمعدل مدرسة واحدة على الأقل في كل تابع من توابع القرية (الأم)، بسبب زيادة عدد السكان، وكثافة الفصول المرتفعة.وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه هويدا عدلي، من أن توزيع الخدمات الأساسية في مصر ينحاز للمراكز على حساب الأطراف. والمثال الواضح على ذلك ،ان مدارس التعليم الأساسي تقام في القرى دون النجوع والكفوروالعزب،حتى لو بعدت المسافات بين بعض الكفور والعزب من ناحية والقرية التي بها المدرسة من ناحية أخرى،وهو ما يعني حرمان من يعيشون في الأطراف وأطراف الأطراف من حقوقهم الأساسية في التمتع بالخدمات الأساسية (عدلي،٢٠٢١).

وأشار المبحوثون أيضًا إلى أن الثمار الاقتصادية للمبادرة لم تتضح بعد، ولم يظهر ذلك في رفع المعاناة عن الأسر الفقيرة أوزيادة الأجور،أو أية مشروعات تنموية حقيقية داخل القرية. لكن من الممكن أن يحدث هذا بعد الانتهاء من المشروعات الأساسية للمبادرة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة توصل إليها أبو عمرة إمبابي،وهي أن مبادرة (حياة كريمة) قد تسهم في تلبية احتياجات المواطنين، وتحقق العدالة الاجتماعية بينهم، وتحسن مستوى معيشتهم (إمبابي،:٢٠٢١688).

أما عن الآثار الصحية للمبادرة،فقد أشار المبحوثون إلى توفرالرعاية الصحية إلى حد ما، وتوفر مياه الشرب،لكنها في حاجة لتنقية أفضل مما هي عليه الآن.كما أكد المبحوثون أن أهم مشروعات المبادرة،مشروع الصرف الصحي الذي يعُد طوق النجاة من كثير من المشكلات التي كانت تعاني منها القرية.

وتبين أيضًا أن الأمن الاجتماعي متوافر بالقرية إلى حد ما،مع وجود شبكة جيدة للكهرباء. كما يجد أهل القرية فرص عمل قريبة منهم، فلا يضطرون إلى الهجرة، سواء داخل الدولة أم خارجها، بل إن القرية تعُد جاذبة للسكان؛لقربها من مدينة برج العرب الجديدة التي بها فرص عمل كثيرة للشباب. وتختلف هذه النتيجة عن نتائج كثير من الدراسات التي اهتمت بالهجرة الريفية إلى الحضر، ومنها دراسة محمد أبو سعدة،التي أوضحت أن هناك ارتفاعًا نسبيًا لاتجاهات الشباب الريفي نحو الهجرة إلى المناطق الحضرية. ويرجع ذلك إلى البطالة بين أهالي القرية، وما شاع بينهم من أن الذي لا يعمل في وظيفة حكومية فهو عاطل،خاصة المتعلم منهم (أبو سعدة،:٢٠١٥369). كما اتضح أن الأهالي يعبرون عن رأيهم في المشكلات الموجودة داخل القرية، ولايشعرون بالرهبة أو الخوف من الحديث في أي موضوع يشعرون

بأهميته؛لأن وجود شيخ لكل قبيلة يدعمهم ويشعرهم بالاطمئنان. ولم يرالمبحوثون لمنظمات المجتمع المدني دورًا في تنفيذ مبادرة(حياة كريمة)،وقالوا إن دورها ينحصر في مساعدة الفقراء والمحتاجين. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة توصل إليها أبوعمرة إمبابي،هي أن الجمعيات الأهلية تقدم معونات للأسر الفقيرة، وتسهم في مكافحة الفقر وتخفيف حدته (إمبابي،:٢٠٢١689).

سادسًا-التحديات التي تحول دون إسهام مبادرة (حياة كريمة)في تحسين نوعية حياة الريفيين.

في الحقيقة، يتوقع المبحوثون جميعًا أن تساعد مبادرة (حياة كريمة) في تحسين نوعية الحياة في القرية ،لكن أهم التحديات التي تواجه المبادرة تنحصر-من وجهة نظرهم- في تحدٍ أساسي،هو طول مدة فترة تنفيذ المشروعات؛فلاعقبات مالية أو إدارية أوثقافية تعترض سبيل مشروعات المبادرة؛لأن الدولة ومؤسساتها-وعلى رأسها الجهاز الهندسي للقوات المسلحة-تذلل العقبات المالية والإدارية كلها.لكن طول مدة المشروعات-خاصة مشروع الصرف الصحي-أدى إلى كثيرمن المشكلات داخل القرية،أهمها: حفرالشوارع ،وعدم ردمها بسرعة مما أدى إلى مشكلات عدة للمواطنين،منها توقف-أو تعطل- بعض أنشطة المحلات التجارية، وقلة حركة البيع والشراء بسبب وعورة الطرق، وعدم الوصول إلى المكان الذي يريده المواطنون،وكثرة الأتربة نتيجة الحفر، وجود منحنيات كثيرة بالشوارع والطرقات تصعب حركة المواطنين،لاسيما كبار السن والأطفال.وقد عانت الباحثة من ذلك بنفسها في أثناء إجراء الدراسة الميدانية. بالإضافة إلى انقطاع المياه أحيانًا نتيجة كسر أنابيب المياه في أثناء الحفر. وخوف الأهالي على أطفالهم من طلاب المدارس لعدم استواء الأرض التي يسيرون عليها عند ذهابهم إلى المدرسة. هذه أهم الصعوبات التي تواجه تنفيذ المبادرة، والتي أكدتها الحالات كلها تقريبًا.هذا بالإضافة إلى بطء الإنجاز في المشروعات المنفذة كما قالت (الحالة الخامسة،والحالة الثامنة). وعلى الرغم من ذلك أشارت بعض حالات الدراسة إلى أن كثيرًا من الأهالي يعرفون أن هذه المشروعات تحتاج إلى وقت كبير نسبيًا، وهم- على حد تعبيرهم-(صابرون) من أجل تطوير قريتهم (كما قالت الحالة الثانية عشرة). وأبدت الحالات كلها تذمرها،وتضررها بشكل عام من كثرة الحفر الموجودة بالطرقات، وأثر هذاعليهم وعلى أطفالهم،وأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية.

الاستنتاجات ومناقشتها:

يتضح من النتائج السابقة أن المبحوثين لا يشعرون بأية عقبات أو مشكلات مادية أو إدارية أو ثقافية أوإعلامية تعترض سبيل المبادرة؛لأن هذه التحديات كلها تواجهها الجهات المسئولة عن التنفيذ. أما المشكلات الواقعية التي يواجهها الأهالي في القرية فتتمثل في مشكلة أساسية،مؤداها بطء معدل الإنجاز،عند تنفيذ المشروعات،لاسيما مشروع الصرف الصحي،الذي يحتاج إلى فترة طويلة نسبيًا، مما أفضى إلى مشكلات أخرى،منهاعدم رصف الشوارع، وكثرة الحفر والمنحنيات بها، والخوف على الصغار والكبار من السير فى تلك الطرقات.وترى الباحثة ضرورة تفعيل دور المشاركة الشعبية عند القيام بالمشروعات القومية الكبري للتعرف على المشكلات الحياتية اليومية التي يعاني منها المواطنون، والوصول إلى حلول سريعة وفورية لهذه المشكلات، بدلًا من تكها تتفاقم. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى النتائج التي توصلت إليها هويدا عدلي،وأنه يجب إتاحة مساحة للمواطنين للمشاركة في إدارة الخدمات الأساسية،ومتابعتها،ومراقبتها،من خلال تنشيط مجالس الأمناء في المدارس ومجالس إدارات الوحدات الصحية، وهي تضم ممثلين عن المجتمعات المحلية، مع ابتداع أشكال تنظيمية أخرى، مثل: منتديات

متابعة أداء الخدمات العامة، وهي أشكال موجودة في كثيرمن البلدان الآسيوية هدفها المتابعة، والإسهام في تذليل أية عقبات تحول دون كفاءة الأداء (عدلي،٢٠٢١).

الخاتمة(النتائج العامة وتفسيرها)

١-نتائج الدراسة الميدانية:

تحاول الباحثة استخلاص بعض النتائج العامة من دراستها الميدانية استنادًا إلى **منهج التحليل الرباعي** الذي تعتمد عليه **بحوث تقدير الأثر**. وقد توصلت الباحثة إلى أن عناصر القوة الأساسية في مبادرة (حياة كريمة) تكمن في قدرة هذه المبادرة على الارتقاء بمستوى المعيشة في الريف المصري،وحرصها على تحسين نوعية حياة المواطنين،من خلال توفير-وتطوير-الخدمات الأساسية، مثل:المياه،والكهرباء،والغاز الطبيعي،والصرف الصحي، وهي المشكلات التي عانى منها الريف المصري فترة طويلة.وقد أكد المبحوثون أن الاهتمام بهذه الخدمات لاسيما الصرف الصحي سوف يغير شكل الحياة في قريتهم.

كما تكمن عناصر **القوة** في توفير بعض فرص العمل، وتطوير الأبنية التعليمية، وإقامة مدرسة جديدة،ومجمع خدمات بالقرية،يضم السجل المدني، ومكتب التموين،والوحدة المحلية وغيرها من الخدمات الحكومية. وكذلك تطوير الوحدة الصحية،وتجهيزها ببعض المستلزمات الطبية.

وتوجد عناصر قوة أخرى تعتمد على أن المبحوثين يتمسكون بالعيش في قريتهم، والعمل على تطويرها؛ لأنهم يجدون فيها وفي المدن القريبة منها فرص عمل تتيح لهم حياة كريمة إلى حد ما، فلا يفكرون في الهجرة من قريتهم أو البعد عنها.

كما تحاول مبادرة (حياة كريمة)التنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة،وتذليل المعوقات الإدارية والمالية التي تعترض سبيل تنفيذ مشروعات المبادرة إلى حد كبير.

أما عن عناصر **الضعف** التي قد تكون كامنة في مبادرة (حياة كريمة)،فهى عدم إقامة مشروعات تنموية واقعية،تزيد فرص العمل في القرية بشكل واضح، مما يرفع المعاناة عن كاهل الأسر الفقيرة،ويحقق زيادة في الأجور، لكن من المحتمل-وفقًا لرؤية المبحوثين-أن يتحقق ذلك عندما تنتهي مشروعات البنية التحتية التي قامت المبادرة بها.

وتكمن عوامل الضعف أيضًا في أن المبادرة هدفت إلى توفير سكن كريم للفئات الفقيرة، والمساعدة في زواج اليتيمات،لكن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع؛بسبب الاهتمام بإقامة مشروعات البنية التحتية في المقام الأول.

وقد نادت المبادرة بالتعاون بين مؤسسات الدولة والتنسيق بينها وبين منظمات المجتمع المدني، لكن هذا لم يحدد في صيغة واضحة،تضمن إسهام هذه المنظمات،ونهوضها بدورها في المبادرة.

وقد طالب الأهالي ومسئولوالمجتمع المحلي بإقامة أكثر من مدرسة،لاسيما في الكفور والنجوع التابعة للقرية الأم، فلم يتم ذلك على الرغم من ضرورته القصوى؛ لبعد تلك الكفور والنجوع عن القرية.

كما لم يُفعَّل دور المشاركة الشعبية في المبادرة،خاصة في جانب التعرف على المشكلات الحياتية اليومية التي تواجه تنفيذها،وكيفية حل هذه المشكلات بشكل فوري وسريع. وترى الباحثة أن عدم تفعيل دورالمشاركة الشعبية أهم عوامل الضعف في المبادرة وأشدها تأثيرًا في بطء الإنجاز في مشروعاتها؛لأن دور قادة المجتمع المحلي في الريف-لاسيما المجتمع الريفي البدوي-واضح وبارز في مجالات حياة هذا المجتمع كلها.

أما **الفرص** التي أُتيحت للمبادرة، وأتت من خارجها؛فهي قرب قرية بهيج من مدينة برج العرب الجديدة التي يتوافر بها عدد كبير من المصانع والشركات، التي يعمل بها كثير من أهل القرية، مما يزيد من فرص العمل، ومن إقبال الشباب على الحياة في القرية،لاسيما بعد تطوير الخدمات الأساسية بها، مما يجعلها جاذبة للسكان، لا طاردة لهم.

أما العامل الأخير في منهج التحليل الرباعي فهو **المخاطر** التي تسبب اضطرابات وإخفاقات لبرنامج (حياة كريمة). ولعل أهم المخاطر التي واجهت المبادرة،بطء معدل الإنجاز لمشروعاتها، لاسيما مشروع الصرف الصحي مما أدى إلى مشكلات عدة،منها عدم رصف الشوارع والطرقات، وكثرة المنحنيات بالطرق، وتعطل حركة البيع والشراء في بعض الأحيان، وصعوبة سير الأطفال وكبار السن في القرية. ولعل السبب الرئيس في ذلك-من وجهة نظر الباحثة-يكمن في جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأسره عام ٢٠٢٠، مما أثر في الحياة في أنحاء العالم جميعها-ومنها مصر-لفترة ليست بالقصيرة. فتوقفت مشروعات المبادرة بعض الوقت، بالإضافة إلى صعوبة الظروف الاقتصادية التي واجهتها الدولة في تلك الفترة وما بعدها، مما عطل بعض المشروعات الكبرى إلى حد ما.

٢-الدلالات النظرية لنتائج الدراسة:

اتفقت نتائج الدراسة مع الأفكارالرئيسة لنظرية الجودة الاجتماعية،الذاهبة إلى أن الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأفراد يتوافرعندما ترتفع مستويات المعيشة، وتتحقق الرعاية الصحية والاجتماعية، والخدمات البيئية، والسلامة النفسية.كما أن الارتقاء بنوعية الحياة وجودتها يساعد المواطنين على الاستقلال والتضامن والتفاعل الاجتماعي، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإفادة من الفرص المتاحة لهم، والعيش في مجتمع يتميز بالتماسك الاجتماعي والمعايير المشتركة.

٣-الدلالات العملية والتطبيقية لنتائج الدراسة(التوصيات):

توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مؤداها أن مبادرة (حياة كريمة) قد تسهم في تخفيف حدة الآثارالسلبية للتحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة، وتحاول تحسين نوعية الحياة في القرى التي استهدفتها. لكن هناك بعض المشكلات التي قد تحول دون تحقيق المبادرة لأهدافها على الوجه الأكمل،أهمها: طول فترة بعض المشروعات التي تنفذها المبادرة، والآثار السلبية لتنفيذها، مثل:عدم التنسيق الجيد، وبطء الإنجاز، وعدم حل المشكلات التي تعترض الحياة اليومية للمواطنين. ومن ثم،تأتي التوصيات التي قد تساعد في حل هذه المشكلات،كالآتي:

أ-الحكومة وأجهزتها:

- ضرورة التكامل،وتوحيد جهود مؤسسات الدولة وأجهزتها كافة،من أجل تنفيذ مبادرة(حياة كريمة)،والانتهاء من مشروعاتها وفقًا للخطة الزمنية التي أعدت لذلك.
- تفعيل دور المشاركة الشعبية (دورالأهالي) في تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى؛لأنهم أفضل من يعبرون عن مشكلات الحياة اليومية التي تواجه أي مشروع تنموي.
- الاهتمام بالكفور والنجوع التابعة للقرى (الأم)، ومحاولة مد الخدمات الأساسية إليها في المبادرات التنموية لزيادة عدد سكانها بشكل واضح في الوقت الراهن، وقلة الخدمات بها.
- الاهتمام بالمؤسسات المحلية الموجودة في القرى، وتفعيل دورها وربطها بالإدارات المركزية، والتنسيق بينهما من أجل النهوض بالقرى والكفور وتنميتها تنمية حقيقية واقعية.
- إتاحة الفرص للمواطنين للتعبير عن أوجه القصور والنقص التي يرونها في مجتمعهم المحلي، وكيفية مواجهة هذا القصوربشكل فعلي، ووفقًا للإمكانات المتاحة.

ب- القطاع الخاص:

ضرورة مشاركة القطاع الخاص في بعض المشروعات التنموية داخل القرى،ومساعدة الدولة وأجهزتها في تنفيذ هذه المشروعات، ومحاولة توفير فرص عمل للشباب بأجور مجزية، وإقامة مشروعات إنتاجية تستهدف الحد من البطالة، وتحسين نوعية الحياة، ورفع مستوى المعيشة.

ج- المجتمع المدني:

على منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية أن تشارك في تنفيذ المشروعات القومية بشكل فعال وواضح،بما تمتلكه من إمكانات مادية وبشرية،وقدرتها على التعرف على مشكلات القرى، مع انتهاج أساليب وطرق واقعية للإسهام في حلها والتخفيف من آثارها.وعدم الاقتصارعلى المساعدات المالية والعينية للفقراء والمحتاجين.

وتطرح الدراسة بعض القضايا الجديرة بالبحث في المستقبل على النحو الآتي:

١-الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية ورفع كفاءة البنية التحتية في القرية المصرية.

٢-المشروعات القومية الكبرى وتعزيز الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري.

٣-المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص عن تمكين الشباب، وبناء قدراتهم دعمًا لجهود التنمية المستدامة في الريف المصري.

المراجع والهوامش

الكتب العربية :

١- البلتاجي،سارة (٢٠١٦). الأمن الاجتماعي-الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الدوريات :

١- أبوسعدة، محمد علي علي (٢٠١٥). محددات اتجاه الشباب والأسرة الريفية نحو الهجرة للمناطق الحضرية ببعض قرى محافظة الإسكندرية،المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٩٣(١).٣٥٥-٣٧٢.
٢- إمبابي،أبو عمرة ربيع (٢٠٢١). واقع الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن القنائي بالقرى الأكثر احتياجًا في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية،٥٤(٣)،٦٤٩-٦٩٦.
٣- البريكان، لولوة بريكان بن علي (٢٠١٩). إسهامات مراكز الاستشارات الأسرية في تحسين نوعية الحياة للأسر بالمملكة العربية السعودية:دراسة تقويمية.مجلة العلوم العربية والإنسانية،جامعة القصيم.١٢(٣) ١٨٧٧-١٩٣٧.
٤- البنك الدولي (٢٠١٥). إطار الشراكة الإستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية (٢٠١٥-٢٠١٩).وحدة الإدارة المعنية بمصر: مؤسسة التمويل الدولية.
٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩).بحث الدخل والإنفاق.القاهرة
٦- زيدان،السيد محمد سالم (٢٠١٣). تحسين التعليم الأساسي للمناطق النائية والمحرومة بجنوب محافظة بورسعيد. مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، (١٣) ٤٤١-٤٦٠.
٧- صالح، ناهد (١٩٩٠). مؤشرات نوعية الحياة: نظرة عامة على المفهوم والمدخل، المجلة الاجتماعية القومية، ٢٧(٢)53-81 .
٨- عبد الجواد،جمال(٢٠٢١).حياة كريمة:عودة الفائض لتنمية الريف.تقديرات مصرية،القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،(٢٩).
٩- عبد اللطيف،حنان رجائي (٢٠١٥).التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. القاهرة:معهد التخطيط القومي.
١٠- عبد المطلب،صبري بديع (٢٠١٧).نصف قرن من التحولات وثورة ٢٥يناير: الآثاروالتداعيات.مجلة العلوم الاجتماعية،برلين: المركز الديقراطي العربي،(١).
١١- عيد، باسم عيد أحمد (٢٠٢٠).النساء المعيلات ونوعية الحياة:دراسة اجتماعية ميدانية.مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة قناة السويس ،٣٥(٣) ٤٧٦-٥٤٢.
١٢- غنيم، صلاح الدين، وسلطان،عبد اللطيف السيد (٢٠٢٢). دور الجامعات في تنمية الأسرة المصرية في إطار مبادرة حياة كريمة

"تصور مقترح". مجلة البحث التربوي. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،٤١(١) ١٨-٥٤.

١٣- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (٢٠٢١). حياة كريمة:ريف مصري جديد. تقديرات مصرية، القاهرة،(٢٩).

١٤- المعموري، عامر عمران، آل طعمة، حيدر حسين (٢٠١٤). التحول الاقتصادي في العراق: المسوغات والكلف، مجلة الإدارة والاقتصاد. ٣(١٠) ١١١-١٣٧.

١٥- مؤمن،هدى محمود الطلحاوي(٢٠١٧).علاقة التحولات الاقتصادية والسياسية ببعض قضايا المرأة في المجتمع المصري:دراسة ميدانية لبائعات بسوق مدينة دكرنس.مجلة كلية الآداب.جامعة طنطا،٣١(٢)،٨٣٩-٨٩٢.

١٦- يوسف،منى توفيق (٢٠٢٢).أهمية تعليم الفتيات وجودة الحياة في مصر.سلسلة أوراق ديموجرافية، القاهرة:المركز الديموجرافي. (١٩) ٤٣-٦٦.

الرسائل العلمية :

١- أحمد، يسرعبد الفتاح(٢٠١٢).المؤشرات الاجتماعية والنفسية لنوعية الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموجرافية لدي شرائح مختلفة: دراسة للفروق بين بيئات حضرية وريفية في مصر.رسالة دكتوراة غير منشورة،معهد الدراسات والبحوث البيئية،جامعة عين شمس،القاهرة.

٢- حجازي،هاني محمد بهاء الدين علي(٢٠٠٩).أثرالتحولات الاقتصادية والثقافية على تطوير التعليم الجامعي:دراسة على عينة من الشباب الجامعي المصري. رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب جامعة بنها.

٣- محفوظ ،هالة كمال(٢٠٠٩).التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في مدينة الأسكندرية:دراسة ميدانية،رسالة ماجيستر غير منشورة،كلية الآداب،جامعة الأسكندرية.

٤- يونس،عيسى(٢٠٠٩).التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الريفي الجزائري وآثارها على تغير قيم وعادات الآباء الريفيين:اتجاه تعليم الفتاة في الوسط الريفي،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر.

المواقع الإلكترونية :

١. الأمم المتحدة (٢٠١٨).مشاركة المرأة في سوق العمل ووصولها إلى المناصب العليا أقل من الرجال.https://news.un.org/ar/storg/2018/03/1003832

٢. تيسير،محمد(٢٠٢٠). كيفية إجراء التحليل الرباعي SWOT، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث .https://blog.ajsrp.com

٣. خريطة مشروعات مصر(د.ت).مبادرة حياة كريمة.www.egy- map.com

٤. عدلي،هويدا (٢٠٢١). مشروع تطوير القرية المصرية: آفاق وتحديات هيكلية، القاهرة: مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .<<https://www.idsc.gov.eg

٥. معجم المعاني الجامع(د.ت). تعريف ومعنى تحول اقتصادي.-ar ar<https://www.almaany.com

المراجع الأجنبية

1- Filson.G, McCoy.M (1993). Famer's Quality of Life: sorting out the differences by class.Rural Sociologist.13(1). 15-36.
2- Gevorkyan.A.V (2018) Transition economies: transformation, development, and society in Eastem Europe and the Former Soviet Union.London:Routledge.
3- Jayne.T.S,Chamberlin.J,Benfica.R(2018).Africa's Unfolding Economic Transformation,The Journal of Development Studies.(54) 5.777-787.
4- Lin.Ka,Herrmann.P (2015).Introduction Social Quality Theory:A New perspective on social Development. Home,Developmental Pschology,Social Development.New York: Berghahn.
5- Malunda.P, Musana.S (2012). Rwanda Case Study on economic transformation: Report for the African Centre For Economic Transformation(ACET),Institute of Development Studies.
6- Raul.V,Ruiz.L (2021).The relationship between happiness and quality of life: A model for Spanish society. Pmc< https://www.ncbi.nlm.nih.gov.
7- Ruzevicius, J(2014).Quality of Life and Working Life:conceptions and research. 17 th Toulon-Verona International Conference.Liver pool John Moores Univerity.England. August 28-29.
8- The WHOQOL Group(1998). Development of the world Health Organization WHOQOL – BREF Quality of life Assessment, Psychological Medicine. Cambridge University Press.(28) 551-558.
9- Walker.A (2009).The social Quality Appoarch Briding Asia and Europe. Development and Society.38(2).209-235.
10- Walker.A,Maesen.L.V (2003).Social Quality and Quality of Life,ESPA-MET Conference Copennagen,13-15 November.
11- Zainal.N.S,et al, (2019).Impact of social problem on quality of life and intervention needed towards a local community in southern Thailand,International Journal Of Academic Research In Business& Social Sciences.(9)12.25-36.

- **الهوامش :**

*مركز و مدينة برج العرب .

- **الملاحق :**

(١)

انشاء مجمع خدمات حكومية تم تسليمه ولم يتم التشغيل

(٢)

تطوير مركز شباب بهيج تم الانتهاء وتم التشغيل

(٣)

انشاء وحدة تضامن اجتماعي بقرية بهيج جاري العمل بهيج نجع الميثاق

(٤)

انشاء وحدة بيطرية بقرية

تم تسليمها وتعمل حاليًا

(٥)

توقعات مدرسة الميثاق قرية بهيج

(٦)

إنشاء محطة صرف صحي ١ بقرية بهيج

(٧)

انشاء وحدة إسعاف بنجع احمد بقرية بهيج تم تسليمها ونعمل حاليا

(٨)

انشاء وحدة طب أسرة بقرية بهيج جاري العمل

دليل المقابلة

أولاً-البيانات الأولية :

١-السن
٢-الحالة الاجتماعية
٣-المستوى التعليمي
٤-المهنة
٥-مصدر الدخل
٦-عدد الأبناء
٧-نوع المسكن

ثانيًا-الكشف عن النتائج السلبية التي صاحبت التحولات الاقتصادية في القرية المصرية على المستويين الجزئي والكلي:

أ- الآثار الاجتماعية على المستوى الجزئي:

٨-تفضيل الذكور على الإناث في القرية:
-في مجال التعليم.
-في مجال العمل.
-في الميراث.
٩-معدلات الإنجاب مرتفعة:
-متوسط عدد الابناء.
-أسباب الارتفاع.
-أسباب الانخفاض.
١٠- عمل الأطفال :
-فى سن مبكر.
-في أى المهن؟
-في الزراعة.
١١-العنف في الأسرة الريفية:
-الخلافات الأسرية.
-العنف ضد الزوجة.
-العنف ضد الأبناء.
ب - المستوى الكلي:

الآثار الاجتماعية:

١٢- الخدمات التعليمية في القرية
-المدارس.
-المدرسين.

-مجموعات التقوية.
١٣- الخدمات الصحية في القرية:
-الوحدة الصحية.
-الأطباء.
-التحاليل والأدوية.
١٤- الخدمات الأمنية في القرية:
-نقطة شرطة.
-عمدة القرية.

ثانيًا-الآثار التي ترتبت على مبادرة حياة كريمة وتحسين نوعية الحياة بالقرية المصرية:

أ -الآثار الاجتماعية :

١٥- زيادة فرص الارتقاء بمستوى المعيشة
١٦- المساعدة في زواج اليتيمات
١٧- زيادة فرص العمل
١٨- بناء المدارس

ب- الآثارالاقتصادية:

١٩- رفع المعاناة عن الأسر الفقيرة.
٢٠- زيادة الأجور.
٢١- عمل مشروعات في القرية.

ج- الآثار الصحية :

٢٢- توفير الرعاية الصحية الكاملة.
٢٣- توفير مياه الشرب.
٢٤- توفير الصرف الصحي الجيد.

د- الأمن الاجتماعي:

٢٦- توفير شبكة جيدة للكهرباء.
٢٧- تخلي الفلاحين عن الهجرة خارج القرية.
٢٨- تدعيم حقوق الإنسان.
٢٩- دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ مبادرة حياة كريمة:

ثالثًا-التحديات التي تحول دون إسهام مبادرة حياة كريمة في تحسين نوعية الحياة للريفيين:

التحديات الاقتصادية :
٣٠- العقبات المالية
٣١- الصعوبات الإدارية.
التحديات الثقافية:
٣٢- العادات والتقاليد.
٣٣- القيم.
٣٤- وسائل الاعلام

Improving the quality of life and mitigating the negative effects of economic transformations

" Impact Assessment Research of Decent Life Programs in the Egyptian Countryside"

Dr/Hanan Nasr

hanan.nasr@alexu.edu.eg

Abstract :

The current study aimed to achieve three main objectives: revealing the negative consequences that accompanied the economic transformations in the Egyptian village at the micro and macro levels during the new millennium, and shedding light on the effects of decent life programs and improving the quality of life in the Egyptian village in the social, economic and cultural fields, and identifyin the challenges that prevented the contribution of a decent life initiative to improving the quality of life in the countryside.

The study relied on the theory of social quality and its basic assumptions. This study belongs to impact assessment research, and relied on the case study method, and on the interview and observation guide tools in collecting data, and the number of cases was 18. The field study was conducted in the village of Bahig, affiliated to the old city and center of Borg Al Arab, Alexandria Governorate. The study had concluded a number of important results, including: The main strengths of the Decent Life Initiative lie in its ability to raise the standard of living in the Egyptian countryside, provide some job opportunities, develop schools, build new schools, and a service centers in the village. Some weaknesses of the invitation are the lack of real and realistic development projects in the village. The study also suggested some recommendations, including activating the role of popular participation in carrying out major development projects. Paying attention to local institutions and activating their role and linking them with central administrations.

Keywords: quality of life - economic transformations - a decent life.